

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة آل البيت

كلية ادارة المال والأعمال

قسم المحاسبة

دور تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في الحد من التهرب الضريبي في
شركات المساهمة العامة الاردنية من وجهة نظر مدققي ضريبة الدخل
والمبيعات

**Role of Implementing Corporate Governance Principles in
Reducing Tax Evasion in the Jordanian Public Shareholding
Companies from Tax Assessors Auditors View Point**

اعداد

مريم عدنان محمود مقابلة

اشراف

الدكتور نوفان حامد العليمات

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

المحاسبة

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

كانون أول / ٢٠١٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَى:

﴿ أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾

﴿ أَقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿٤﴾

سورة العلق: الآيات 1-4

التفويض

انا الطالبة مريم عدنان محمود مقابلة ، أفوض جامعة ال البيت بتزويد نسخ من رسالتي " دور تطبيق مبادئ الحاكمة المؤسسية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية من وجهة نظر مدققي ضريبة الدخل والمبيعات " للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة .

التوقيع :.....

التاريخ :.....

اقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

الرقم الجامعي : ١٣٢٠٥٠٤٠١٥
الكلية : ادارة المال والأعمال

أنا الطالبة :مريم عدنان محمود مقابلة
التخصص : محاسبة

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت، وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية
المفعول المتعلقة باعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً باعداد رسالتي
بعنوان

" دور تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات
المساهمة العامة الاردنية من وجهة نظر مدققي ضريبة الدخل والمبيعات "

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية . كما
أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو
أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة اعلامية ، وتأسيساً على ما تقدم فانني
أتحمل المسؤولية بكافة أنواعها فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة
آل البيت بالغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد
صدورها دون أن يكون لي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار
الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد .

توقيع الطالب :..... التاريخ : / / ٢٠١٥ م

عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت
قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة

" دور تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات
المساهمة العامة الاردنية من وجهة نظر مدقي ضريبة الدخل والمبيعات "

وأجيزت بتاريخ : / / ٢٠١٥ م

<u>التوقيع</u>	<u>التخصص</u>	<u>أعضاء لجنة المناقشة</u>
مشرفاً ورئيساً	محاسبة مالية	الدكتور نوفان حامد العليمات
عضواً	نظم معلومات محاسبية	الدكتور عبد الرحمن خالد الدلابيح
عضواً	نظم معلومات محاسبية	الدكتور محمد ناصر المشاقبة
عضواً خارجياً	المحاسبة	الدكتور أكرم يوسف النجداوي

الاهداء

الى ملهمي الأول

أبي

الى قدوتي الأولى ، وأحلى هدية من الله

أمي

الى من هم سندي الدائم أخوتي

الاستاذ بكر ، محمد ، لين

صديقاتي ورفيقات العمر

مرام ، ميسم ، م. فيلاجي

اليكم جميعا أهدي جهدي هذا

مريم عدنان محمود مقابلة

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين -سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم - .

أما بعد فالشكر أولاً وأخيراً لله سبحانه وتعالى وأنه من دواعي سروري أن أتقدم بالشكر والعرفان لأستاذي القدير ومشرفي الفاضل الدكتور نوفان حامد العليمات لتفضله علينا بالأشراف على هذه الرسالة ، وما بذله معي من جهد وارشاد ونصح ، وما منحني من وقت طوال فترة اعداد رسالتي هذه ، والذي كان لتوجيهاته واشرافه المستمر أكبر الأثر في منحي القدرة على اخراج هذه الرسالة بالصورة الحالية ، فله مني جزيل الشكر والأمتنان .

كما أتقدم بالشكر والعرفان للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين لما أبدونه من ملاحظات ومقترحات قيمة تهدف الى خروج هذه الرسالة بأفضل صورة فلهم كامل التقدير والاحترام .

وفي هذا المقام لا يسعني الا ان أشكر جميع هيئة التدريس في قسم المحاسبة فرداً فرداً وأخص بذلك الدكتور محمد ناصر المشاقبة على ما قدمه لي من جهد واضح في المساعدة وكذلك جميع العاملين في جامعة آل البيت .

الباحثة

فهرس المحتوى

Contents

م Abstract
١ الفصل الاول الاطار التمهيدي للدراسة والدراسات السابقة
٢ ١-١ مقدمة:
٢ ٢-١ مشكلة الدراسة:
٤ ٣-١ أهداف الدراسة :
٤ ٤-١ أهمية الدراسة :
٥ ٥-١ فرضيات الدراسة:
٧ ٧-١ مصطلحات الدراسة :
٧ ٨-١ الدراسات السابقة :
٧ ١-٨-١ الدراسات العربية:
١٠ ٢-٩-١ الدراسات الاجنبية :
١٣ ٩-١ ملخص للدراسات العربية والأجنبية
٢٠ ١٠-١ أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :
٢١ الفصل الثاني (الاطار النظري للدراسة)
٢٢ المبحث الأول : الحاكمية المؤسسية
٢٢ ١-٢-١ تمهيد
٢٣ ٢-٢-١ نشأة وتطور الحاكمية المؤسسية
٢٦ ٣-٢-١ خصائص الحاكمية المؤسسية
٢٧ ٤-٢-١ كفاءة نظام الحاكمية المؤسسية:
٢٧ ٥-٢-١ اهداف الحاكمية المؤسسية
٢٨ ٦-٢-١ مبادئ الحاكمية المؤسسية حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
٣٢ ٧-٢-١ الجهود الدولية في وضع الاطار النظري للحاكمية المؤسسية
٣٣ ٨-٢-١ الجهود الاردنية في وضع الاطار النظري للحاكمية المؤسسية
٣٣ ٩-٢-١ المظاهر السلبية لغياب الحاكمية المؤسسية
٣٦ المبحث الثاني: التهرب الضريبي
٣٧ ١-٢-٢ الضريبة
٣٧ تمهيد
٣٧ ٢-٢-٢ نبذة عن التهرب الضريبي:
٣٨ ٤-٢-٢ أسباب التهرب الضريبي

٤٠	٥-٢-٢ صور التهرب الضريبي
٤٢	٨-٢-٢ وسائل محاربة التهرب الضريبي
٤٣	٩-٢-٢ علاقة الحاكمة المؤسسية بالتهرب الضريبي
٤٣	١٠-٢-٢ الآثار المترتبة على التهرب الضريبي
٤٤	١١-٢-٢ علاقة المدقق الضريبي بالحاكمة المؤسسية
٤٥	الفصل الثالث الطريقة والاجراءات
٤٦	١-٣ المقدمة
٤٦	٢-٣ منهج الدراسة
٤٦	٣-٣ مصادر جمع البيانات
٤٧	٤-٣ التعريف بأداة الدراسة
٤٩	٥-٣ مجتمع وعينة الدراسة
٤٩	٦-٣ الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة
٤٩	١-٦-٣ صدق الأداة
٥٠	٢-٦-٣ ثبات أداة الدراسة
٥٠	٣-٦-٣ اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات
٥١	٧-٣ المعالجة الاحصائية المستخدمة في تحليل البيانات
٥٢	٨-٣ خصائص عينة الدراسة
٥٥	٣-٩ الأرتباط بين المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع
٥٧	الفصل الرابع (تحليل البيانات واختبار الفرضيات)
٥٨	١-٤ المقدمة
٥٨	٢-٤ نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة :
٧٨	الفصل الخامس النتائج والتوصيات
٧٨	١-٥ النتائج
٧٩	٤-٥ التوصيات:
٨٠	المراجع
٨٠	المراجع العربية :
٨٦	المراجع الأجنبية :
٨٨	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عناوين الجداول	
١٧	ملخص الدراسات السابقة (العربية والانجليزية)	١
٦٢	جدول الأوزان النسبية	٢
٦٤	معامل ثبات ألفا كرونباخ لعناصر المقياس الرئيسية	٣
٦٥	اختبار (One Sample Kolmogorov-Smirnov test) للمتغيرات المستقلة والمتغير والتابع	٤
٦٧	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	٥
٦٨	توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة	٦
٦٩	توزيع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي	٧
٦٩	الألمام بمتطلبات الحاكمية المؤسسية لأفراد العينة	٨
٧٠	مراعاة متطلبات الحاكمية المؤسسية عند تدقيق شركات العينة في المديرية	٩
٧٠	مصفوفة الارتباط للمتغيرات (correlation)	١٠
٧٤	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات افراد العينة فيما يتعلق بدور ضمان الاسس من أجل اطار حاكمية فاعل في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية	١١
٧٧	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة فيما يتعلق بدور حماية حقوق المساهمين في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية	١٢
٧٩	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة فيما يتعلق بأثر للمعاملة العادلة لحملة الأسهم في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية	١٣
٨٢	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة فيما يتعلق بأثر لحماية دور أصحاب المصالح الكاملة في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية	١٤
٨٥	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة فيما يتعلق بدور الافصاح والشفافية الكاملة في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية	١٥
٨٨	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة فيما يتعلق بدور تحقيق مسؤوليات مجلس الإدارة في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية	١٦

١٧	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على متغيرات الدراسة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة	٩٠
١٨	نتائج اختبار T للعينة الواحدة لفحص الفرضية الرئيسية الأولى	٩٢
١٩	نتائج اختبار T للعينة الواحدة لفحص الفرضيه الأولى	٩٣
٢٠	نتائج اختبار T للعينة الواحدة لفحص الفرضيه الثانية	٩٤
٢١	نتائج اختبار T للعينة الواحدة لفحص الفرضيه الثالثة	٩٥
٢٢	نتائج اختبار T للعينة الواحدة لفحص الفرضيه الرابعة	٩٦
٢٣	نتائج اختبار T للعينة الواحدة لفحص الفرضيه الخامسة	٩٦
٢٤	نتائج اختبار T للعينة الواحدة لفحص الفرضيه السادسة	٩٧

قائمة الملاحق

عناوين الملاحق		
رقم الملحق	المحتويات	الصفحة
(١)	أداة الدراسة (الاستبانة بصورتها النهائية)	١١٤
(٢)	أسماء المحكمين لأداة الدراسة	١٢٦
(٣)	مخرجات التحليل الاحصائي	١٢٧

قائمة الاشكال

عناوين الاشكال		
رقم الشكل	المحتويات	الصفحة
(١)	متغيرات الدراسة	٨

دور تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية من وجهة نظر مدققي ضريبة الدخل والمبيعات

اعداد

مريم عدنان محمود مقابلة

اشراف

الدكتور نوفان حامد العليمات

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى القاء الضوء على الدور الناتج عن تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية (اطار حاكمية فاعل ، حقوق المساهمين ، المعاملة العادلة للمساهمين ، دور أصحاب المصالح ، الافصاح والشفافية ، مسؤوليات مجلس الإدارة) في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة العاملة الاردنية من وجهة نظر مدققي ضريبة الدخل والمبيعات ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم نموذج من الاستبانة وتوزيعها على مجتمع مكون من (٧٠) موظفاً في دائرة كبار المكلفين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات .

وأظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير مرتفع لتطبيق مبادئ الحاكمية (اطار حاكمية فاعل ، حقوق المساهمين ، المعاملة العادلة للمساهمين ، دور أصحاب المصالح ، الافصاح والشفافية ، مسؤوليات مجلس الإدارة) في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر مدققي ضريبة الدخل والمبيعات .

وفي ضوء النتائج خلصت الدراسة الى تقديم أهم التوصيات أهمها ، زيادة اهتمام الادارات العليا بتطبيق مبادئ الحاكمية وذلك من خلال عمل ورشات عمل ، وندوات تساعد على تمكينهم وتطوير مهاراتهم ، والاطلاع على كل ما هو جديد في مبادئ الحاكمية .

**Role of Implementing Corporate Governance Principles in
Reducing Tax Evasion iIn the Jordanian Public Shareholding
Companies from Tax Assessors Auditors View Point**

Prepared

Maryam adnan mahmoud magableh

Superisor

Dr/ Nofan Hamid Alolaimat

Abstract

The purpose of his study is to shed light on the role resulting from implementing the principle of the institutional governance (effective governance framework , the rights of shareholders, the fair treatment of shareholders, the role of shareholders , disclosure and transparency , and the responsibilities of the board of directors) in reducing tax evasion in the public Jordanian shareholding companies, from the point of view of income and sales tax auditors, to achive the purposes of this study , a questionnaire form was designed and distributed for acommunity consisting ,of (70) employees in the department of senior designees in the income and sales tax department .

The result of the study revealed that implementing the principle of governance (active governance framewok the rights of shareholders, the fair treatment of shareholders, the role of shareholders , disclosure and transparency , and the responsibilities of the board of directors) has astrong impact from the point of view of the Jordanian income and sales tax department auditors.

In the light of the findings , the study concluded to provide the most

important recommendation ; shawing greater attention by the senior management to implement ,the principle of governance through making workshops and seminars , that help in enabling them , developing their skills and updating them , regarding the principle of governance .

الفصل الاول

الاطار التمهيدي للدراسة والدراسات السابقة

١-١ المقدمة

٢-١ مشكلة الدراسة

٣-١ أهداف الدراسة

٤-١ أهمية الدراسة

٥-١ فرضيات الدراسة

٦-١ نموذج الدراسة

٧-١ مصطلحات الدراسة

٨-١ الدراسات السابقة

١-٨-١ الدراسات باللغة العربية

٢-٨-١ الدراسات باللغة الانجليزية

٩-١ ملخص للدراسات العربية والأجنبية

١٠-١ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

١-١ مقدمة:

تزايد الأهتمام بموضوع الحاكمية عقب الانهيارات الأقتصادية التي حدثت للعديد من الشركات المالية الكبرى ، والتي أدت الى انهيارها بسبب القصور في الشفافية وتطبيقها وافتقار اداراتها الى العديد من أهم أساليب الادارة والأشراف الرقابي ونقص الخبرات والمهارات الادارية ، مما أدى الى افلاس العديد من الشركات، وتوقف نشاطاتها ، من هنا بدأت الشركات بتطبيق الحاكمية لما لها الأثر في نجاح الشركات واستمراريتها وضرورة تطبيقها بكافة الأدارات والمستويات مثل لجنة (Cadbury) عام ١٩٩٢ والتي قامت بوضع مبادئ الحاكمية (الطائي وحمد، ٢٠١١).

وأصبح تطبيق الحوكمة بشكل أكبر في الدول خصوصا بعد الازمة المالية التي وقعت في العالم والانهيارات المالية التي حدثت في عام ١٩٩٧ وحدثت هذه الانهيارات نتيجة الفساد المالي والاداري وضعف القرارات الادارية داخل الشركات بالاضافة الى انعدام الشفافية .

وبناء على ما ذكر سابقا فان تطبيق مبادئ الحوكمة داخل الشركات يحقق العدالة لها ويحق للجهات المسؤولة على مساءلة ادارة الشركات ومن هذا المنطلق نجد أن حقوق المساهمين أصبحت في حماية أكثر.

ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة التي سوف تسعى لها الباحثة وهي كيفية الحد من التهرب الضريبي في الشركات المطبقة لمبادئ الحاكمية المؤسسية من وجهة نظر مدقي الضرائب .

حيث أن شركات المساهمة العامة هي من كبرى شركات الدولة ولما لها من تأثير كبير على اقتصاد الدولة ، لذا أصبح من المهم أن توفر مبادئ الحاكمية المؤسسية معايير الاداء الكفيلة للكشف عن جميع حالات التلاعب والفساد وسوء الادارة مما يؤدي الى الحفاظ على حقوق أعضائها ، ومعاملتهم معاملة عادلة والحفاظ على حقوق أصحاب المصالح .

٢-١ مشكلة الدراسة:

يعد التهرب الضريبي ظاهرة عالمية تعاني منها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، وتستخدم العديد من الوسائل لمكافحتها، من خلال إعادة صياغة القوانين الضريبية وزيادة الوعي الضريبي، وتشديد الرقابة ومكافحة الفساد وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاردني: ٢٠١٤).

وعند القيام بعملية تدقيق الحسابات للشركات من قبل المكلفين في المديرية يتم الأطلاع على كافة العمليات المحاسبية والاجراءات الأدارية للوقوف على مدى ربط النتائج المحاسبية مع متطلبات الحاكمية كون مدقق الضريبة معني بسلامة الحسابات المصادق عليها من قبل المحاسب وومدى

إمامه بمتطلبات قانون ضريبي الدخل والمبيعات ومراعاة القوانين المتعلقة بعمل الشركات والتي من ضمنها (الإلتزام بمتطلبات الحاكمية المؤسسية) كما وردت في قانون الشركات الاردني وتعديلاته رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٦ .

يعتبر تطبيق الحاكمية المؤسسية الرشيدة من الركائز المهمة التي تعتمد عليها المنظمات الاقتصادية ؛ بل تعدى ذلك الامر الى تشجيع وتبني الهيئات والمنظمات الدولية الى الحث على تطبيق مفهوم الحوكمة الرشيدة في الوحدات الاقتصادية المختلفة. فالضريبة هي بمثابة استقطاع من دخول و ثروات أفراد المجتمع؛ نتيجة لما تنطوي عليه من فريضة إلزامية تقرها الدولة، حيث تشير بيانات دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الاردنية الى وجود متأخرات ضريبية تزيد على المليار دينار(التقرير السنوي لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات الخطة الاستراتيجية ٢٠١٢-٢٠١٤).

وعليه ، يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات الآتية :

السؤال الرئيسي :

هل هناك أثر لتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية من وجهة نظر مدققي ضريبة الدخل والمبيعات ؟
ومنه تنبثق الاسئلة الفرعية الآتية:

١- هل هناك دور لضمان الأسس من أجل اطار حاكمية فاعل في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية ؟

٢- هل هناك دور لحماية حقوق المساهمين في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية ؟

٣- هل هناك دور للمعاملة العادلة لحملة الاسهم في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية

٤- هل هناك دور لحماية دور أصحاب المصالح في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية ؟

٥- هل هناك دور للافصاح والشفافية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية ؟

٦- هل هناك دور لتحقيق مسؤوليات مجلس الادارة في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية ؟

٣-١ أهداف الدراسة :

هدفت الدراسة بشكل أساسي الى بيان أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية من وجهة نظر مدققي ضريبة الدخل والمبيعات وذلك من خلال تحقيق الاهداف الاتية :

- ١- معرفة دور ضمان الأسس من أجل اطار حاكمية فاعل في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية.
- ٢- معرفة دور حماية حقوق المساهمين في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية .
- ٣- معرفة دور المعاملة العادلة لحملة الاسهم في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية .
- ٤- معرفة دور حماية دور أصحاب المصالح في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية .
- ٥- معرفة دور الافصاح والشفافية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية .
- ٦- معرفة دور تحقيق مسؤوليات مجلس الادارة في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية.

٤-١ أهمية الدراسة :

استمدت الدراسة أهميتها من مبادئ الحاكمية المؤسسية كأسلوب للرقابة والتحسين وبالتالي تحقيق مستويات أداء عالية للشركات المساهمة العامة الاردنية ، كما تكمن أهميتها من خلال ما يأتي :

- ١- محاولة استكشاف واقع تطبيق مبادئ الحاكمية على الشركات المساهمة العامة.
- ٢- تحديد الأثر المحتمل لمبادئ الحاكمية على الحد من التهرب الضريبي للشركات المساهمة العامة .
- ٣- اقتراح التوصيات اللازمة التي تهدف الى تعزيز متطلبات الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة ، مما يزيد من الألتزام الضريبي لديها وبالتالي الحد من التهرب الضريبي .

١-٥ فرضيات الدراسة:

من خلال الاطلاع على مشكلة الدراسة ولبيان أثر تطبيق مبادئ الحاكمية في الحد من التهرب الضريبي في شركات المساهمة العامة الاردنية من وجهة نظر مدققي ضريبي الدخل والمبيعات فيتم صياغتها بفرضية :-

الفرضية الرئيسية HOo :

-لا يوجد دور لالتزام الشركات المساهمة العامة الاردنية بمبادئ الحاكمية في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر مدققي ضريبة الدخل والمبيعات .

- ويتفرع منها الفرضيات التالية:-

HO1-1 : لا يوجد دور لضمان الاسس من أجل اطار حاكمية فاعل في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية .

HO 1-2 : لا يوجد دور لحماية حقوق المساهمين في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية.

HO 1-3 : لا يوجد دور للمعاملة العادلة لحملة الاسهم في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية.

HO 1-4 : لا يوجد دور لحماية دور أصحاب المصالح الكاملة في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية.

HO 1-5 : لا يوجد دور للافصاح والشفافية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية

HO 1-6 : لا يوجد دور لتحقيق مسؤوليات مجلس الادارة في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية.

١-٦ نموذج الدراسة

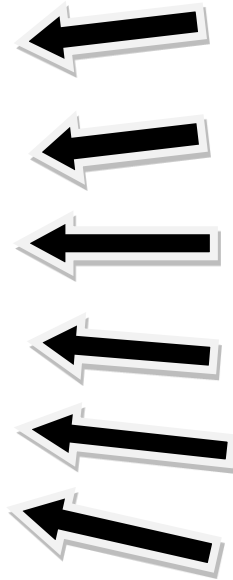
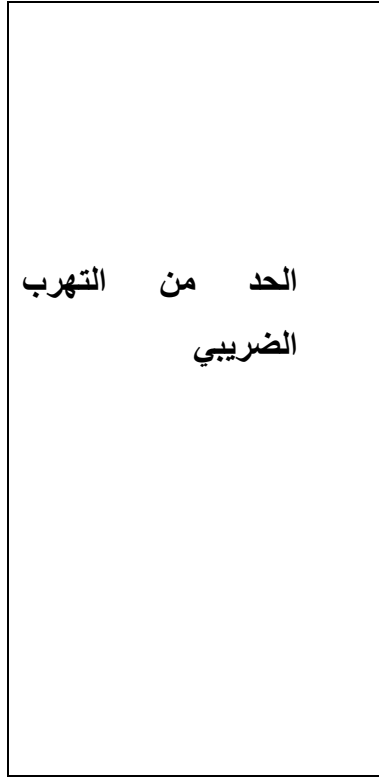
يصور الشكل (١) مخطط الدراسة تصويرا ميسرا ، يوضح من خلاله مجموعة من المتغيرات المكونة لهذه الدراسة ، بحيث يعطي تصورا أوليا عن مجموعة من علاقات الارتباط ، والتأثير بين متغيرات الدراسة ، والتي ستكون بصورة كمية ، وقد وضعت الباحثة نموذج الدراسة والذي يظهر من خلاله ما يأتي :

١- وجود متغير مستقل "Independent variable" وهو مبادئ الحاكمية المؤسسية .

٢- وجود متغير تابع "Dependent variable" : الحد من التهرب الضريبي .

المتغير التابع

المتغير المستقل



الشكل (١)

مبادئ الحاكمية
وجود أساس (اطار) فاعل
حماية حقوق المساهمين
المعاملة العادلة لحملة الأسهم
دور أصحاب المصالح
الأفصاح والشفافية
مسؤوليات مجلس الإدارة

الشكل (١)

متغيرات الدراسة

٧-١ مصطلحات الدراسة :

الحاكمة المؤسسية : النظام الذي يوجه ويضبط أعمال المؤسسة ، اذ يصف ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف فيها ، ويضع القواعد والاجراءات اللازمة لتحقيقها وأسس المتابعة للتقييم ومراقبة الأداء فهي منظومة متكاملة تتمثل في مجموعة من التشريعات تهدف الى تحقيق الجودة في العمليات والمخرجات .(ناصرالدين ، ٢٠١٢).

المكلف : كل شخص ملزم بدفع الضريبة أو اقتطاعها أو توريدها وفق أحكام هذا القانون (قانون ضريبة الدخل، ٢٠١٤)

التهرب الضريبي: وهو قيام المكلف المترتب عليه الضريبة ببعض الافعال المخالفة التي تحول دون دفع الضريبة (قبلان، ٢٠١٤).

مدققي الضرائب: وهو موظف دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الذي يتولى تدقيق الاقرارات الضريبية وتقدير الضريبة واحتساب أي مبالغ أخرى مترتبة على المكلف والقيام بأي مهام وواجبات أخرى منوطة به وفق أحكام قانون ضريبي الدخل والمبيعات (قانون ضريبة الدخل، ٢٠١٤).

٨-١ الدراسات السابقة :

١-٨-١ الدراسات العربية:

١-دراسة الشحادات (2008) "أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحوكمة على قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحاكمة المؤسسية على قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان، وكذلك مستوى الأهمية التي يوليها المستثمر المؤسسي في بورصة عمان لكل مبدأ من مبادئ الحاكمة المؤسسية المطبقة في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وحاولت الدراسة التعرف على الفروقات في أهمية بنود الحاكمة في الشركات المساهمة العامة الأردنية بين مجموعات المستثمرين، وقد تكونت عينة الدراسة من ٦٧ شركة و٢٣ بنكاً ، وقد تم توزيع ٩٠ استبانة خضعت للتحليل، وتناولت الدراسة مفهوم الحاكمة المؤسسية وتطوره وأثره على قرارات المستثمر المؤسسي.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١. يولي المستثمرون المؤسسيون في الأردن أهمية لجميع مبادئ الحاكمة المطبقة في الشركات عند تقييم أوضاع الشركات المساهمة العامة الأردنية قبل اتخاذ قرار الاستثمار بأسهمها.
٢. يهتم المستثمر المؤسسي في الأردن بمستوى الشفافية الذي تحققه الشركات المساهمة العامة الأردنية.

يهتم المستثمر المؤسسي في الأردن بالتزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإيجاد آليات تؤكد على المساواة في معاملة المساهمين.

٢-دراسة (الطرمان، ٢٠٠٩) بعنوان " دور النظم والمعايير المحاسبية في تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمة المؤسسية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية " هدفت هذه الدراسة الى إظهار دور النظم والمعايير المحاسبية في تطبيق شروط ومتطلبات الحاكمة المؤسسية ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم (٢٤) فقرة شملت محاور عدة وقد تم توزيع الاستبانات على عينة الدراسة المكونة من أعضاء مجلس ادارة الشركات الصناعية المدرجة أسهمها في سوق عمان المالي ، والمدققين الخارجيين ، والمساهمين ، والمستثمرين و الممولين ، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي .

وأظهرت الدراسة نتائج أهمها أن هناك دوراً ذا أهمية لتلك النظم والمعايير المحاسبية في تطبيق شروط ومتطلبات الحاكمة المؤسسية من وجهة نظر أصحاب المصالح المعنيين في الشركة، وأيضاً أجمع أفراد العينة أن النظام المحاسبي المالي المتبع في تلك الشركات دوراً هاماً في توفير البيانات المالية للتقارير المالية الخارجية ، حيث أوصى الباحث بوضع معيار خاص بالحاكمة المؤسسية في كل من معايير المحاسبة الدولية .

٣-دراسة أبو عمر، (٢٠١٠) "إطار مقترح لأدلة الحوكمة الضريبية وأثرها على كفاءة وفاعلية الأداء الضريبي"

هدفت الدراسة إلى تقديم إطار مقترح لزيادة كفاءة الإدارة الضريبية لتحقيق العدالة من خلال الأخذ بمفاهيم الحوكمة وبيان أثر الحوكمة الضريبية كأثر فعال على الأداء الضريبي والعمل على وضع قواعد الحوكمة لتحقيق الشفافية والعدالة .

ولقد تمثل مجتمع الدراسة في مأموري الضرائب وأساتذة الجامعات بالإضافة إلى مكاتب المحاسبة في مصر، وتم أخذ عينة من ١٥١ مفردة من مجتمع الدراسة من خلال قائمة استقصاء حيث اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي .

أما أهم النتائج التي توصل إليها الباحث وجود علاقة بين الحوكمة الضريبية والأداء الضريبي وأهمية الإلتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة في الفحص الضريبي، وقصور نظام المعلومات الحالي على أداء وظيفته في توفير البيانات والمعلومات اللازمة والعمل على ربط الأداء الضريبي بمعايير الجودة العالمية وأوصى الباحث بما يلي:

ضرورة تعديل بعض النصوص في التشريع الضريبي ، تطوير الإدارة الضريبية ، ضرورة تطبيق الدخل المقترح لتطوير الأداء الضريبي باستخدام الحوكمة الضريبية، اتباع الأسلوب العلمي في عملية الفحص الضريبي ، ضرورة التنسيق بين المنظمات المهنية وبين الإدارة الضريبية في مجال تطوير المتطلبات الضريبية .

حيث يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في الإطار النظري إلا أن هناك اختلافاً في كل من مجتمع الدراسة وعينة الدراسة وكذلك بأسلوب جمع المعلومات والبيانات، والغاية من هذه الدراسة .
٤- دراسة (ناصر الدين، ٢٠١٢) بعنوان " واقع تطبيق الحاكمية في جامعة الشرق الأوسط من جهة نظر أعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية العاملين فيها " .

هدفت الدراسة الى معرفة واقعتطبيق الحاكمية للعاملين في جامعة الشرق الأوسط من أعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية ، وهل هناك فروق في درجة تطبيق الحاكمية تبعاً لاختلاف المركز الوظيفي ، وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، حيث تم تصميم استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة ، وهم أعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية ، وكان من أهم نتائج الدراسة أن واقع تطبيق الحاكمية في جامعة الشرق الأوسط من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ككل كان مرتفعاً ، وأظهرت الدراسة أيضاً وجود فروق ذات دلالة احصائية في واقع تطبيق الحاكمية في جامعة الشرق الأوسط تبعاً لاختلاف المركز الوظيفي ، وكان لصالح أعضاء هيئة التدريس ، وأوصت الدراسة بضرورة تحفيز العاملين من أعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية للحصول على مستوى مرتفع من تطبيق الحاكمية ، وتم الاستفادة من هذه الدراسة لمعرفة مدى تطبيق ووعي القائمين بالجامعات لمفهوم الحاكمية ، وما هي العوامل التي تساهم في رفع مستوى تطبيق الحاكمية .

٥- دراسة المشاقبة (٢٠١٥) بعنوان "أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في تحسين الرقابة الداخلية في الجامعات الأردنية الرسمية "

تهدف هذه الدراسة الى بيان أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية في تحسين الرقابة الداخلية في الجامعات الأردنية الرسمية ، حيث تكونت الدراسة من الموظفين العاملين في دوائر الرقابة

الداخلية في الجامعات الاردنية ، التي تبلغ (١٠) جامعات رسمية ،حيث دراسة (٨٦) استبانة وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة الى نتائج أهمها : أنه يوجد أثر لمبادئ الحاكمة المؤسسية على الرقابة الداخلية ،وأيضاً كان لمبدأ مسؤولية مجلس الإدارة الأثر الأعلى ،في تحسين الرقابة الداخلية .

وأوصت الدراسة بأنه يجب على الى الجامعات الأردنية الرسمية تعزيز مفهوم الحاكمة ومستوى ممارستها .

١-٩-٢ الدراسات الاجنبية :

٦-دراسة (Glasgow, 2008) بعنوان Corporate Governance's time for change public and private measures (حوكمة الشركات اللازمة للأجراءات العامة والخاصة)

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية تطبيق الحاكمة المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأمريكية، وذلك من خلال مناقشة القانون الأمريكي الجديد (Sarbanes – Oxley) الذي صدر في عام ٢٠٠٢ والمتعلق بالحاكمة المؤسسية، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي للبيانات التي تم الحصول عليها من هذا القانون. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أبرزها:

- ١- أن القانون يتضمن مواد يمنع من خلالها تقديم أية خدمات استشارية مثل مسك الدفاتر أو تصميم النظام المحاسبي أو خدمات التقييم، وغيرها من الخدمات المقدمة للشركة موضع التدقيق، وذلك من أجل تعزيز الاستقلالية.
- ٢- أن القانون يتضمن مواد يمنع من خلالها تقديم أية خدمات مهنية، وذلك من أجل تعزيز الموضوعية.

٧-دراسة (Mohamed A. Elbannan,2008) بعنوان " Quality Of Internal Control Over Financial Reporting, Corporate Governance And Credit Rating ".(تأثيرات كل من التدقيق الداخلي والحاكمة الجيدة على أداء الشركات)

٣- هدفت الدراسة اذا كان هناك علاقة بين التصنيف الائتماني للشركات ونوعية الرقابة الداخلية وحوكمة الشركات ، وتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من الشركات في الولايات المتحدة المفصح في تقاريرها عن ضعف الرقابة الداخلية في الفترة من

٤- (٢٠٠٣-٢٠٠٥) عن طريق اسلوب المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أهم النتائج أن هناك علاقة ايجابية قوية بين الحوكمة ومراقبة نوعية الرقابة الداخلية لأنها تساهم بشكل كبير على القرارات التمويلية ، وتم الاستفادة من هذه الدراسة لمعرفة العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والرقابة الداخلية .

٨-دراسة (Joshua& Ronen, 2009) بعنوان A proposed Corporate Governance Reform: Financial Statements Insurance (حوكة الشركات المقترحة :لتأمين القوائم المالية)

هدفت الدراسة إلى تقديم إطار مقترح لإصلاح حوكمة الشركات، وتعد هذه الدراسة ميدانية، اعتمدت الدراسة على الاستبانة لجمع المعلومات، وقد أكدت نتائج هذه الدراسة على مقترح إصلاح حوكمة الشركات هو تأمين العمل ضد التضليل فيها يمكن المستثمر من الحصول على مبلغ التأمين، نتيجة اتخاذه قرارات خطأ بسبب التضليل وأوصى الباحث بقيام الشركات في الصناعات المختلفة بالتأمين على قوائمها، من خلال إجراءات عقد تأمين مع شركة تأمين، مقابل دفع مبالغ مالية لشركة التأمين (علاوة)، ويضمن حصول المستثمر الذي يتخذ قرارات استثمارية خاطئة بناءً على أمور مضللة على مبلغ التعويض.

٩-دراسة (De Silva, Loku Waduge Chitra Sriyani and Armstrong, 2012) بعنوان " Evaluation Of Corporate Governance " Mesures:An Application to The Australian Higher Education " تقييم وقياس حاكمية الشركات ، تطبيق على قطاع التعليم العالي الاسترالي"

كان الهدف الرئيسي معرفة وصف التغييرات في سياسة الحكومة نتيجة ادخال الحاكمية التي أثرت على قطاع التعليم العالي الاسترالي ، وهل الجامعات الأسترالية تطبق أفضل ممارسات الحاكمية ، وكان مجتمع الدراسة عبارة عن ٣٧ جامعة تمولها الحكومة ، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي عن طريق بيانات وتقارير من هذه الجامعات ، وعن طريق الصفحات الألكترونية لهذه الجامعات ، وكانت من نتائج الدراسة أن هناك تشجيع الحكومة للجامعات الحكومية الأسترالية على ايجاد مصادر للدخل ، لأنه في حالة انسحاب الحكومة تكون قادرة على الاستمرار ، وأيضاً كشفت الدراسة على أن الجامعات الأسترالية تقوم بممارسة فضلى للحاكمية المؤسسية ، وتوصي بإمكانية تطبيق مفهوم الحاكمية ، وانتقاله من الشركات الى التعليم الجامعي ، وتم الاستفادة من هذه الدراسة لمعرفة بعض العوامل التي تركز عليها الحاكمية الجامعية .

١٠-دراسة (Evi octivia 2013) بعنوان " the Effcts of Implementation on internal Audit and Good Corporate Governance In Corporate Pereformance,journal of Global Business and Economics " بعنوان

"تأثيرات كل من التدقيق الداخلي والحاكمية الجيدة على أداء الشركات "

هدفت هذه الدراسة الى تحديد مدى تأثير كل من التدقيق الداخلي والحاكمية الجيدة على أداء الشركات ، وتكونت الدراسة من (١٢) شركة حكومية ، وتم استخدام المنهج التحليلي الوصفي بأستخدام استبيان وزع على هذه الشركات ، وكانت نتائج الدراسة أن هناك تأثير واضح لوظيفة التدقيق الداخلي والحاكمية الجيدة على اداء الشركات ، وأوصت الدراسة على ضرورة عملية التفعيل دور المدقق الداخلي ، وتم الأستفادة من هذه الدراسة من أجل معرفة العلاقة بين الحاكمية والتدقيق الداخلي وخاصة الشركات الحكومية .

٩-١ ملخص للدراسات العربية والأجنبية

جدول رقم (١) ملخص للدراسات (العربية والأجنبية)

ت	العنوان	أهداف الدراسة	نتائج الدراسة	توصيات الدراسة	الاستفادة من هذه الدراسة
١	أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحوكمة على قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان (٢٠٠٨)	قياس أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحوكمة المؤسسية على قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان، وكذلك مستوى الأهمية التي يوليها المستثمر المؤسسي في بورصة عمان لكل مبدأ من مبادئ الحوكمة	التعرف على الفروقات في أهمية بنود الحوكمة في الشركات المساهمة العامة الأردنية بين مجموعات المستثمرين، وقد تكونت عينة الدراسة من ٦٧ شركة و٢٣ بنكاً، وقد تم توزيع ٩٠ استبانة خضعت للتحليل، وتناولت الدراسة مفهوم الحوكمة المؤسسية	يولي المستثمرون المؤسسيون في الأردن أهمية لجميع مبادئ الحوكمة المطبقة في الشركات عند تقييم أوضاع الشركات المساهمة العامة الأردنية قبل اتخاذ قرار الاستثمار بأسهمها. يهتم المستثمر المؤسسي في الأردن بمستوى الشفافية الذي تحققه الشركات المساهمة العامة الأردنية.	مدى تطبيق الحوكمة المؤسسية في الشركات المساهمة العامة

	يهتم المستثمر المؤسسي في الأردن بالتزام الشركات المساهمة العامة	وتطوره وأثره على قرارات المستثمر المؤسسي			
	الأردنية بإيجاد آليات تؤكد على المساواة في معاملة المساهمين		المؤسسية المطبقة في الشركات المساهمة العامة الأردنية		
٢	دور النظم والمعايير المحاسبية في تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية (٢٠٠٩)	إظهار دور النظم والمعايير المحاسبية في تطبيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية	هناك دوراً ذا أهمية لتلك النظم والمعايير المحاسبية في تطبيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية من وجهة نظر أصحاب المصالح المعنيين في الشركة	بوضع معيار خاص بالحاكمية المؤسسية في كل من معايير المحاسبة الدولية	اظهار متطلبات الاكمية المؤسسية

٣	مقترح لأدلة الحوكمة الضريبية وأثرها على كفاءة وفاعلية الأداء الضريبي (٢٠١٠)	تقديم إطار مقترح لزيادة كفاءة الإدارة الضريبية لتحقيق العدالة من خلال الأخذ بمفاهيم الحوكمة وبيان أثر الحوكمة الضريبية على الأداء الضريبي .	وجود علاقة بين الحوكمة الضريبية والأداء الضريبي وأهمية الإلتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة في الفحص الضريبي،	ضرورة تعديل بعض النصوص في التشريع الضريبي وتطوير الإدارة الضريبية .	دعم الاطار النظري المتعلق بالتهرب الضريبي
٤	واقع تطبيق الحاكمية في جامعة الشرق الأوسط من وجهة نظر أعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية العاملين فيها (٢٠١٢)	معرفة واقع تطبيق الحاكمية في جامعة الشرق الأوسط من وجهة نظر أعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية العاملين	أن واقع تطبيق الحاكمية في جامعة الشرق الأوسط من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ككل كان مرتفعاً، وأظهرت الدراسة	ضرورة تحفيز العاملين من أعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية للحصول على مستوى مرتفع من تطبيق الحاكمية	تم الاستفادة منها في الأدب النظري المتعلق بالحاكمة المؤسسية

		وجود فروق ذات دلالة احصائية في واقع تطبيق الحاكمية في جامعة الشرق	فيها ، وهل هناك فروق في درجة تطبيق الحاكمية تبعاً		
		الأوسط تبعاً لأختلاف المركز الوظيفي وكان لصالح أعضاء هيئة التدريس	لأختلاف المركز الوظيفي		
الاستفادة منها في تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في المؤسسات الاردنية	يجب على الجامعات تعزيز مفهوم الحاكمية المؤسسية ومستوى ممارستها له لما لها الأثر الايجابي	أن هناك أثر لمبادئ الحاكمية المؤسسية على الرقابة الداخلية في الجامعات الأردنية الرسمية ، وأن مبدأ مسؤولية مجلس الادارة الأثر في تحسين	بيان أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في تحسين الرقابة الداخلية في الجامعات الأردنية الرسمية	أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في تحسين الرقابة الداخلية في الجامعات الأردنية الرسمية (٢٠١٥)	٥

		الرقابة الداخلية			
معرفة أهمية تطبيق الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأمريكية	التأكيد على أهمية تطبيق الحامية في الشركان المساهمة العامة الأمريكية	أن القانون يتضمن مواد يمنع من خلالها تقديم أية خدمات استشارية مثل مسك الدفاتر أو تصميم النظام المحاسبي أو خدمات التقييم	بيان أهمية تطبيق الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأمريكية، وذلك من خلال مناقشة القانون الأمريكي الجديد .	Corporate Governance's time and for change public private measures (2008)	٦
	زيادة الأهتمام بالرقابة الداخلية ،لأنها تساهم بشكل كبير في القرارات التمويلية	هناك علاقة ايجابية قوية بين الحوكمة ومراقبة نوعية الرقابة الداخلية	إذا كان هناك علاقة بين التصنيف الأئتماني للشركات ونوعية الرقابة الداخلية وحوكمة الشركات	Quality Of Internal Control Over Financial Reporting ,Corporate Governance And Credit Rating(2008)	٧

<p>الاستفادة منها في الاطار النظري للحاكمية المؤسسية</p>	<p>بقيام الشركات في الصناعات المختلفة بالتأمين على قوائمها، من خلال إجراءات عقد تأمين مع شركة تأمين، مقابل دفع مبالغ مالية لشركة التأمين (علاوة)، ويضمن حصول المستثمر الذي يتخذ قرارات استثمارية خاطئة بناءً على أمور مضللة على مبلغ التعويض.</p>	<p>مقترح إصلاح حوكمة الشركات هو تأمين العمل ضد التضليل فيها يمكن المستثمر من الحصول على مبلغ التأمين، نتيجة اتخاذه قرارات خطأ بسبب التضليل</p>	<p>تقديم إطار مقترح لإصلاح حوكمة الشركات، وتعد هذه الدراسة ميدانية، اعتمدت الدراسة على الاستبانة لجمع المعلومات</p>	<p>A</p> <p>proposed Corporate Governance Reform: Financial Statements Insurance(2009)</p>	<p>٨</p>
--	---	--	---	--	----------

<p>معرفة أهمية تطبيق الحاكمية المؤسسية في الجامعات الأسترالية</p>	<p>بأمكانية تطبيق مفهوم الحاكمية من الشركات الى التعليم الجامعي</p>	<p>هناك تشجيع الحكومة للجامعات الحكومية الأسترالية على ايجاد مصادر الدخل ،لأنه في حالة انسحاب الحكومة تكون قادرة على الاستمرار</p>	<p>وصف التغيرات في سياسة الحوكمة نتيجة ادخال الحاكمية التي أثرت على قطاع التعليم العالي الأسترالي ، وهل الجامعات الأسترالية تطبق أفضل ممارسات الحاكمية</p>	<p>Evaluation Of Corporate Governance Mesures:An Application to The Australian HigherEducation (2012)</p>	<p>٩</p>
<p>معرفة تأثير الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات</p>	<p>ضرورة عمل تفعيل المدقق الداخلي لأنه يضيف قيمة على أداء الشركات وبالتالي منافستها في السوق</p>	<p>هناك تأثير واضح لوظيفة التدقيق الداخلي والحاكمية الجيدة على أداء الشركات بصورة كبيرة</p>	<p>تحديد مدى تأثير كل من التدقيق الداخلي والحاكمية الجيدة على أداء الشركات</p>	<p>the Effets of Implementation on internal Audit and Good Corporate Governance In Corporate Pereformance,journal of Global Business and Economics(2013)</p>	<p>١٠</p>

١٠-١ أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

تناولت الكثير من الدراسات السابقة مدى تطبيق الحاكمية المؤسسية في بلدانهم وبعضها ربط الحاكمية المؤسسية بالافصاح المحاسبي ، توزيعات الارباح ، جودة التدقيق الداخلي ، رفع القدرة التنافسية للشركات ،قرارات المستثمر دون التعرض لعلاقتها في الحد من التهرب الضريبي كدراسة (حمدان ،٢٠١٤)،(العبدلي ،٢٠١٢)، (الشحادات ،٢٠٠٨) ، والآخرى تناولت التهرب الضريبي والفساد وركزت على ادارة الضرائب والتهرب الضريبي ، كدراسة (أبو عمر ،٢٠١٠) .

أما هذه الدراسة فحاولت معرفة (دور تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية من وجهة نظر مدقي ضريبة الدخل والمبيعات)من خلال معرفة مخرجات تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الاردنية ما اذا كانت تحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر مدقي ضريبة الدخل والمبيعات ، وكذلك معرفة دور مبادئ الحاكمية المؤسسية في زيادة التعاون بين مدقي ضريبة الدخل والمبيعات للحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية ، حيث كانت عينة الدراسة كبار المكلفين في ضريبة الدخل والمبيعات الذين توجد لديهم المعرفة الكافية .

الفصل الثاني (الاطار النظري للدراسة)

٢-١ المبحث الأول : الحاكمية المؤسسية

١-٢-١ تمهيد

١-٢-٢ نشأة وتطور الحاكمية المؤسسية

١-٢-٣ خصائص الحاكمية المؤسسية

١-٢-٤ كفاءة نظام الحاكمية المؤسسية

١-٢-٥ اهداف الحاكمية المؤسسية

١-٢-٦ مبادئ الحاكمية المؤسسية حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

١-٢-٧ الجهود الدولية في وضع الاطار النظري للحاكمة المؤسسية

١-٢-٨ الجهود الاردنية في وضع الاطار النظري للحاكمة المؤسسية

١-٢-٩ المظاهر السلبية لغياب الحاكمية المؤسسية

٢-٢ المبحث الثاني : التهرب الضريبي

٢-٢-١ تعريف الضريبة

٢-٢-٢ نبذة عن التهرب الضريبي

٢-٢-٣ تعريف التهرب الضريبي

٢-٢-٤ أسباب التهرب الضريبي

٢-٢-٥ صور التهرب الضريبي

٢-٢-٦ انواع التهرب الضريبي

٢-٢-٧ العوامل التي تؤدي الى التهرب الضريبي

٢-٢-٨ وسائل محاربة التهرب الضريبي

٢-٢-٩ علاقة الحاكمية بالتهرب الضريبي

٢-٢-١٠ اثار التهرب الضريبي

٢-٢-١١ علاقة المدقق الضريبي بالحاكمة المؤسسية

الفصل الثاني (الاطار النظري)

يتضمن هذا الفصل مراجعة الأدب النظري ، وقد تم تقسيم هذا الفصل الى جزأين ، حيث يتناول الجزء الاول عرضا للأدب المتعلق بالحاكمية ، أما الجزء الثاني فيتناول الأدب المتعلق بالتهرب الضريبي ، وذلك على النحو التالي :-

المبحث الأول : الحاكمية المؤسسية

١-٢-١ تمهيد

في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية العالمية ظهرت الحاجة الى الحاكمية المؤسسية وخاصة في العقود القليلة الماضية وهذا ما شهده الاقتصاد الأمريكي الذي أصدر تشريع جديد أسمته (Sarbanes –Oxley act) حيث أقر بالزام الشركات المدرجة بالاسواق المالية الأمريكية بالتقيد به وتطبيقه وينص على توفير المعلومات المالية المضمونة والموثوقة الصادرة من الشركة وأنظمة الرقابة الداخلية التابعة لها (الخطيب وقريط، ٢٠١٠).

حيث تلقى حاكمية الشركات اهتماما متزايدا في عصرنا الحاضر وفي شتى اقطار العالم المتقدمة منها والنائية ، وذلك لما لها من دور فعال وحاسم في تجنب الشركات مخاطر التعثر والفشل الاداري .

لكن جهود واهتمامات منظمات الاعمال وجهات الرقابة والاشراف بدول العالم المختلفة تتفاوت في ممارسة شروط ومتطلبات الحوكمة ، ولعل أحدث المبادرات التي تمت في عالمنا العربي في اتجاه ترسيخ نظام الحوكمة كان تأسيس معهد الوكمة في دولة الامارات العربية المتحدة ، وذلك بجهد مشترك لمركز دبي المالي العالمي ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي واتحاد المصارف العربية وكلية دبي للإدارة الحكومية وبدعم من حكومة دولة الامارات .

وبعد نجاح تطبيق الحاكمية المؤسسية في القطاع الخاص وما حققته من نجاح باهر توجه المفكرون والعلماء والقادة لتطبيقها على القطاع الحكومي وجعلوها من أولويات العمل وأنشطته المختلفة (الراجحي، ٢٠١٤).

٢-٢-١ نشأة وتطور الحاكمية المؤسسية

ظهرت حاكمية الشركات زمن الثورة الصناعية التي أدت الى توسع الشركات ، مما أدى الى انفصال الملكية عن الادارة ، مما أدى الى وجود تضارب مصالح بين الادارة والمساهمين ، لكن حاكمية الشركات لم تكن بهذا الانتشار التي هي فيه الان (الراجحي ،٢٠١٤).

وتعرضت العديد من الشركات العالمية -خاصة الشركات الأمريكية- لفضائح مالية ، وذلك نتيجة للعديد من التحريات المتعاقبة فقد تمكنت الهيئات التشريعية والقانونية من تحديد بعض من أسباب فشل الرقابة المالية في العديد من الشركات الأمريكية، وتحديد الإسهامات غير المشروعة، وتقديم الرشاوى لبعض المسؤولين، وقد أدى ذلك إلى ظهور قانون مكافحة ممارسات الفساد عام (١٩٧٧) في أمريكا، والذي تضمن قواعد محددة لصياغة ومراجعة نظم الرقابة الداخلية في الشركات (الجعيدي،٢٠٠٧).

ومنذ عام (١٩٨٠) وحتى الآن شهدت مبادئ وتطبيقات حاكمية الشركات تغيرات كثيرة، فقد أصبحت مجالس الإدارات أكثر استقلالاً، والمستثمر المؤسسي أكثر نشاطاً، كما بدأ الاهتمام يتزايد نتيجة الفشل الإداري الخطير، وفقدان ثقة المستثمرين في نظام حاكمية الشركات ، وقد امتد ذلك الى كلية إدارة الأعمال التي انتقدت بشدة هذه الانهيارات وتساءلت عن نوع المعايير المحاسبية المطبقة والأخلاق السائدة في منظمات الأعمال، ولذا اهتمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بموضوع حاكمية الشركات، فأصدرت في عام (١٩٩٩) (OECD, 1999) مبادئ حاكمية الشركات، ومن أهم ما تضمنته هذه المبادئ حقوق المساهمين وكيفية إنصافهم، ودور أصحاب المصالح في الحاكمية، ومسؤوليات مجلس الإدارة، والإفصاح والشفافية (OECD،2014).

وفي عام (٢٠٠١) أدانت هيئة الأوراق المالية الأمريكية نفس الشركة لارتكابها أخطاء مهنية جسيمة، وإصدار تقارير تدقيق مضللة، وغرمت شركة أندرسون مبلغ (٧) مليون دولار كعقوبة مدنية. ناهيك عن فضيحة شركة أنرون(Enron) وشركة (Worldcom) وشركة (Xerox)، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستوى السلوك المهني الأخلاقي لمدققي الحسابات، وانعدام ثقة مستخدمي البيانات المالية بالقوائم المالية المنشورة، وأمانة واستقامة مدققي الحسابات، وازدياد فجوة التوقعات بين مستخدمي هذه القوائم ومدققي الحسابات، وترتب على هذه الانهيارات عدم

اقتناع مستخدمي القوائم المالية بالدور الذي يقوم به مدقق الحسابات، الأمر الذي يتطلب ضرورة قيام المدققين بإثبات استقلالهم، وحيادهم التام، وتمسكهم بأخلاقيات وسلوك المهنة (دهمش وأبو زر، ٢٠٠٣).

كما شهد العالم في العام (٢٠٠٢) فضائح انهيار العديد من المنظمات من بينها جلوبال (Global) وكروسنج (Crossing)، بفعل العديد من الأسباب أهمها: العبث (Abuses) والغش والأخطاء المحاسبية، والمعلومات الداخلية الخفية، والتضليل (Deceptions)، وتدني أخلاق إدارات المنظمات، ومكاتب التدقيق العالمية، أرثر أندرسون وبراييس ووتر هاوس، ونتيجة لذلك فقد المجتمع الثقة في الأنظمة الإدارية والرقابية والمحاسبية، مما أثر على قرارات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية الأمريكية والبورصات العالمية الأخرى (جمعة، ٢٠٠٤: ١٥٤).

ونتيجة لهذه الانهيارات في الشركة الأمريكية العملاقة وغيرها من الشركات العالمية، فقد أصبح هناك شك وعدم اقتناع من قبل مستخدمي القوائم المالية بالدور الذي تقوم به الإدارة ومدقق الحسابات، الأمر الذي يتطلب معالجة هذا الوضع وضرورة قيام المدققين بتطبيق روح القوانين، إلا أنه قد يلزم الكثير من الوقت لإعادة الثقة بكثير من الأمور، وأنه من الصعب وضع قوانين تسيطر على موضوع الشفافية والنزاهة، لذلك هناك ضرورة قصوى للالتزام بتطبيق المبادئ والسلوك الأخلاقي المهني عوضاً عن الالتزام بالقوانين فقط. وقد اعترفت شركة (Worldcom) بأنها نتيجة للنظام المحاسبي المضلل، وعدم إفصاحها عن بعض الأمور، فقد قامت بالمبالغة بأرباحها المعلنة بشكل جوهري، وبمقدار تسعة بلايين دولار أمريكي. إن الممارسات المحاسبية المضللة لهذه الشركة قد تم تصميمها من أجل تعظيم الربح بشكل مضلل ليتوافق مع متطلبات البورصة، وذلك من أجل دعم أسعار أسهمها في السوق. وأصدر المجلس الأوروبي في شهر أيار عام (٢٠٠٢) توصيات مفادها أنه توجد توصيات تجاوزت وجوب عدم قيام المدقق القانوني بعملية التدقيق إذا كان هناك أية علاقات مالية، أو تجارية، أو توظيف أو أية علاقات أخرى والتي يمكن أن يستنتج الطرف الثالث العقلاني بأن مثل هذه العلاقة يمكن أن تؤثر على استقلالية المدقق، بالإضافة إلى توصيات مفصلة مثل متطلب أو شرط أن تكون أتعاب التدقيق كافية لتغطية العمل الضروري للتدقيق، ومنع المضاربة بشدة في الأتعاب المتدنية للتدقيق ومع ذلك لم تمنع تلك التوصيات المدققين من قبول العمل الاستشاري (الحמיד، ٢٠٠٦).

ومن الجدير بالذكر أيضاً، أن مبادئ حاكمية الشركات تركز بشكل عام على المنظمات التي تتداول أسهمها في البورصة، حيث لا يوجد نموذج واحد للحاكمية المؤسسية الجيدة، نظراً لاختلاف القوانين بين الدول، وما يعكس عدم وجود اتجاه واحد عالمياً للمواضيع الهيكلية كما يختلف تكوين مجلس الإدارة وممارسته من بلد إلى آخر. وأحد المبادئ المشتركة هو أن يكون للمنظمة هيكل حاكمية يتيح للمجلس ممارسة الحكم الموضوعي على شؤون المنظمة، بما في ذلك التقارير المالية بشكل مستقل وخاصة تلك المتعلقة بالإدارة (الخطيب، ٢٠٠٩).

وعلى الرغم من اتساع دارة الجدل حالياً بين الباحثين حول أنسب ترجمة للمصطلح إلا أن هناك اتفاقاً فيما بينهم حول نشأته والغرض منه، حيث ظهر مفهوم حاكمية الشركات بشكل واسع بعد سلسلة الأحداث والأزمات والفضائح والانهيارات المذهلة لبعض الشركات دولية النشاط، والتي وقعت خلال العقد الأخيرين، مثل: فضيحة بنك التجارة الدولي، وكارثة بنوك الادخار، والإقراض في الولايات المتحدة، وأزمة بعض الشركات الأمريكية، أمثال: إنرون، وورلدكوم وغيرهم (مركز المشروعات الدولية الخاصة، ٢٠٠٣).

إلا أن أكثر هذه المصطلحات شيوعاً في العالم العربي هو "الحاكمية المؤسسية" التي أقرها مجمع اللغة العربية الأردني بالقرار رقم (٢٠٠٤٠٦٠) بتاريخ ٢٠٠٤/٦/١٨. وفيما يلي أهم المفاهيم المرادفة للحاكمية المؤسسية كما وردت ببعض الدراسات:

١. أنها تقابل مفهوم "ممارسة الإدارة للسلطة الجيدة" ومحاولة تضييقها لصالح الأطراف الأخرى من أجل تخفيض المخاطر، وتحسين الأداء، وتنشيط أسواق المال، ودعم القدرة التنافسية للشركة، وتحقيق الشفافية، والقابلية للمحاسبة الاجتماعية (مركز المشروعات الدولية الخاصة، ٢٠٠٢).

٢. أنها مرادف لمفهوم "الإجراءات الحاكمة" بالشركات لضمان تحقيق التوازن في حقوق المصالح المتعارضة (المطيري، ٢٠٠٣).

٣. وقد تعامل باحثون آخرون بمفهوم "حوكمة الشركات" نظراً لشيوع استخدامها في الترجمة المقبولة في جمهورية مصر العربية، إضافة إلى مفهوم "حوكمة الشركات" كما ذكرت إحدى الدراسات (معمر، ٢٠٠٣) تناغمه مع لفظي العولمة (Globalization) والخصخصة (Privatization) والذين قد تعرضا للجدل في بداية ظهورهما.

هناك العديد من التعريفات التي تناولتها الكتب والمراجع بشأن هذا الموضوع ومن هذه

التعريف ما يلي :

١. أوردت لجنة (Cadbury) في تقريرها الصادر في عام (١٩٩٢) التعريف التالي للحاكمية الشاملة بكونها: "تمثل نظاماً كلياً للرقابة على الجوانب المالية وغير المالية وبواسطة هذا النظام توجه وتراقب المنظمة بأكملها (الغالبية والعامري، ٢٠٠٥: ٤٥٠).

٢. وقدمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تعريفاً متطوراً لحاكمية الشركات أشارت فيه إلى أنها: "نظام يتم بواسطته توجيه ورقابة منظمات الأعمال. حيث أن حاكمية الشركات تحدد هيكل توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين المختلفين في الشركة المساهمة، مثل مجلس الإدارة، والمديرين، وغيرهم من ذوي المصالح، وتضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات لشؤون الشركة المساهمة، وبهذا الإجراء، فإن حاكمية الشركات تعطي الهيكل الملائم الذي تستطيع من خلاله الشركة وضع أهدافها، والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، والعمل على مراقبة الأداء" (OECD, 1999).

٣. عرف معهد المدققين الداخليين (IIA, 2002) حاكمية الشركات بأنها: "عمليات تتم من خلال إجراءات تستخدم بواسطة ممثلي أصحاب المصالح، لتوفير إشراف على المخاطر وإدارتها بواسطة الإدارة، ومراقبة مخاطر المنظمة، والتأكيد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر، مما يؤدي إلى المساهمة المباشرة في إنجاز أهداف وحفظ قيم المنظمة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أداء أنشطة حاكمية الشركات تكون مسؤولية أصحاب المصالح في المنظمة؛ لتحقيق فعالية الوكالة Stewardship".

تستنتج الباحثة من التعريف السابقة ترى أن الحاكمية هي عبارة عن استراتيجيات تتضمن سياسات واجراءات وقواعد وأنظمة، تتبعها المنشأة في مستوياتها الادارية وذلك للحفاظ على وجودها وتحقيق الهدف الذي وجد من أجله .

١-٢-٣ خصائص الحاكمية المؤسسية

هناك عدة خصائص تتمتع بها الحاكمية، وهي ان العلاقة الناشئة بين ادارة الشركة ومجلس الادارة والمساهمين و جميع الاطراف ذات العلاقة، تعد من اهم هذه المميزات وايضا جميع الوسائل المستخدمة لتحقيق الاهداف مثل وجود الهيكل الذي يتم من خلاله تحديد الاهداف، والذي يساعد في انظمة التحفيز، والذي يؤدي ايضا الى تحسين النشاط التجاري للشركة والفوائد العائده على جميع المساهمين وذوو العلاقة الذي ينتج عنه الاستخدام الامثل للموارد

(constanin and brancovenu، 2013).

وترى الباحثة أن خصائص الحاكمية المؤسسية تكمن في تعزيز الطاقات والقدرات الكامنة لدى الأفراد العاملين في الشركات ، من أجل تحقيق رسالة وأهداف الشركات .

١-٢-٤ كفاءة نظام الحاكمية المؤسسية:

تتطلب كفاءة نظام الحاكمية المؤسسية ما يلي :

- أ- فهم واضح لوظائف مجلس إدارة الشركة والإدارة التنفيذية وفهم لعلاقتها مع الفئات الأخرى من مساهمين وموظفين وحكومة ضمن تركيب نظام حاكمية الشركات (الراجحي، ٢٠١٤).
- ب- اختيار مجموعة ممثلة من أعضاء مجلس إدارة الشركة (لجنة حاكمية الشركات) بحيث تقوم هذه المجموعة بتحديد الفئات المخدومة داخلياً وخارجياً وتحديد أهداف هذه الفئات ودمجها مع أهداف الشركة، إلا أن اختيار هؤلاء الأعضاء يختلف حسب حجم الشركة والمهام التي تقوم بها بحيث تصبح العملية أكثر صعوبة كلما كانت الشركة أكبر أو متعددة الفروع ومتنوعة المهام (دوادي، ٢٠٠٨).
- ج- تعريف وثيقة حاكمية الشركات، والتي تعمل على تحديد المهام والعمليات والمسؤوليات المناطة بكل عضو في الشركة مع بيان الأسس التي تم اعتمادها لاختيار هؤلاء الأعضاء، كما تقوم وثيقة التحكم ببيان المشاريع ذات الأولوية الواجب تنفيذها مع بيان كيفية توزيع الموارد، وما هي الموارد الممكن إضافتها لهذه المشاريع، كذلك تتضمن وثيقة التحكم تقديم التوصيات المتعلقة بالسياسات والمعايير التي تعمل على تطوير الجهود لتحسين النوعية (خليل، ٢٠٠٧).

١-٢-٥ أهداف الحاكمية المؤسسية

تعتمد حاكمية الشركات على العديد من الاهداف التي تساند وتدعم أداء الشركات وزيادة القدرة التنافسية بين الشركات وايضا جذب العديد من الاستثمارات للشركات ومن خلال العديد من الوسائل التالية :

١. تحسين الاداء المالي للشركات وتقليل الوقوع في العسر المالي و الافلاس (قباجه، ٢٠٠٨).
٢. تقوية ثقة الجمهور فيها مما ينعكس ايجابيا على الاقتصاد وتعزيز التنمية وزيادة فرص العمل (المشاقبة، ٢٠١٥).

٣. تزويد أصحاب المصالح وحملة الأسهم بجميع المعلومات المالية المتعلقة بالشركة مما يؤدي الى تعزيز قنوات الاتصال بين الاقسام المختلفة والادارات (جبير، ٢٠٠٨).

وترى الباحثة أنه من أهداف الحاكمية المؤسسية أنها تبني أساليب جديدة في الإدارة وتطوير البناء المؤسسي القائم على الشفافية والمسائلة .

١-٢-٦ مبادئ الحاكمية المؤسسية حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

قد وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التابعة للأمم المتحدة وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مجموعة من مبادئ الحاكمية عام ١٩٩٩ ، وبعد ذلك تم تعديل هذه المبادئ وتحديثها عام ٢٠٠٤ وفيما يلي ملخص هذه المبادئ بعد التعديل (OECD، 2004) .

١. ضمان الأسس من أجل إطار حاكمية فاعل

ولكي يكون هناك ضمان لوجود أساس فاعل للحاكمية فان هناك مجموعة من الامور التي يجب أخذها بعين الاعتبار والتي تتضمن وجود لجنة تدقيق تكون من أعضاء مجلس الادارة وأن تتمتع بالاستقلالية وأن يكون هناك فصل بين وظيفة المدير العام والرئيس التنفيذي ووظيفة مجلس الادارة وأن يكون هناك افصاح عن الخطط المالية وعن الهيكل التنظيمي وأن يكون هناك تقييم للمخاطر الموجودة في الشركة .

حتى يكون نظام الحاكمية المؤسسية فعال يجب أن يكون متناغما مع أحكام القانون وأيضا يجب أن يصاغ بوضوح تقسيم المسؤوليات بين السلطات المختلفة داخل الشركة كالاشرفية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة (اسماعيل، ٢٠١٠).

ولكي يتم ضمان وضع إطار فعال للحاكمية المؤسسية، فمن الضروري وجود أساس قانوني وترى الباحثة أن التركيز على هذا المبدأ ينعكس ايجابيا على القطاعات المختلفة ويمنع التعارض بينهم أن ازدياد الحوار والتعاون الدولي وعقد المؤتمرات يساعد في الوصول الى النتائج المطلوبة .

٢. حقوق المساهمين والوظائف الرئيسي لحقوق الملكية

وايضا تتمثل حقوق المساهمين على أن يكون هناك فرصة فعالة للمساهمين في المشاركة بالانتخابات والتصويت وايضا ينبغي أن يكونوا على علم الجميع الاجتماعات التي تخص الاجتماعات العامة للمساهمين ، ويجب على الشركة ابلاغهم بجميع القرارات التي تتعلق

بالتغيرات الأساسية قبل طرح الأسهم الإضافية وأية تعاملات مالية غير عادية ، ويجب أن تتمتع هذه المعلومات بخاصية التوقيت.

تعتمد حقوق المساهمين في الشركات على عدة مواضيع أساسية مثل انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وأيضا الوسائل الأخرى للتأثير على تكوين مجلس الإدارة والموافقة، على العمليات الاستثنائية، وبعض المواضيع الأخرى التي يحددها القانون الداخلي للشركة واللوائح الداخلية الأخرى . وهناك حقوق إضافية مثل الموافقة على انتخاب المراجعين والتعيينات والقدرة على رهن الأسهم والموافقة على توزيعات الأرباح(الراجحي، ٢٠١٤).

٣. المعاملة العادلة لحملة الأسهم

وهناك مجموعة من الارشادات التي تؤخذ بعين الاعتبار لتطبيق المبدأ المتعلق بالمعاملة العادلة لحقوق المساهمين وهي:

١- ينبغي ان يعامل حملة الاسهم من نفس الطبقة والصف معاملة متساوية وذلك بإلغاء جميع المعوقات التي تعرقل عملية التصويت، وحماية الاقلية من المساهمين وان تحمل كل الحصص ضمن أي طبقة من الصف نفس الحقوق .

٢- ينبغي تسهيل جميع اجراءات الاجتماعات والحصول على معاملة متساوية وان تخلو من التعقيدات غير المبررة.

٣- يجب على السلطات التنفيذية او اعضاء المجلس الافصاح عن أي عوائد مادية يحصلون عليها بطريقة مباشرة او غير مباشرة من صفقة تجارية او مسألة تؤثر بشكل مباشر على الشركة. ينص هذا المبدأ على أنه : "ينبغي على نظام الحاكمية المؤسسية أن يتضمن معاملة متساوية ومتكافئة لكافة المساهمين (أقلية وأكثريية ومحليين أجنب) وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم " (الطрман، ٢٠٠٩، ٣١).

وترى الباحثة أن الألتزام بهذا المبدأ يرتقي عالياً بالشركات لما له من أثر نفسي يزرع في داخل نفوس حملة الأسهم .

٤. دور أصحاب المصالح

وهناك عدة اهتمامات للحاكمة في هذا المجال منها ضمان تدفق رأس المال الخارجي للشركات وايضا ايجاد الطرق لتشجيع مختلف اصحاب المصالح في المنشأة و يعتمد نجاح او فشل التنافس بدرجة مرتفع على حجم المساهمات التي يقدمها فريق العمل ، وان المصالح

طويلة الاجل تتطلب تعزيز التعاون مع اصحاب المصالح واهمية مشاركتهم في نجاح المؤسسة على المدى الطويل.

وهناك العديد من الارشادات التي يجب اتباعها لتطبيق مبدأ الاعتراف بدور اصحاب المصالح وهي:

- ١- يجب توفير إطار كفؤ وفعال فيما يخص حقوق الدائنين.
- ٢- ينبغي على اصحاب المصالح التعبير عن الممارسات غير القانونية او غير الاخلاقية وذلك بالاتصال بمجلس الادارة.

٣- يجب تعويض اصحاب المصالح في حال انتهاك أي من حقوقهم.

يقصد بأصحاب المصالح: جميع الفئات ممن لهم علاقة بالشركة (من غير حملة الأسهم) مثل: مقرضي الشركة، وموظفيها، وعملائها، ومورديها، ودائرة ضريبة الدخل... الخ.

وجميعهم ترتبط مصالحهم بنجاح الشركة واذا تعرضت الشركة للفشل او الافلاس فان مصالحهم تتعرض للفشل، لذلك يجب على الادارة تعريف هذه الفئة بجميع حقوقها وواجباتها وانشاء قنوات اتصال فيما بينهم وايضا يجب أن توفر لهم معلومات واضحة وشفافة حول الوضع المالي للشركة. (مطرونور، ٢٠٠٧)

٥. الإفصاح والشفافية

ويتضمن ما يلي: الإفصاح عن المعلومات المهمة وأيضا عن ملكية النسبة العظمى من الاسهم والافصاح المتعلق بأعضاء مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين والافصاح عن المعلومات السابقة بكل عدالة بين حملة الاسهم وأصحاب المصالح (اسماعيل، ٢٠١٠).

وعرفه أيضا (جبير، ٢٠٠٨، ٢٥) بأنه: "شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لاعطاء مستخدمى هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية"

هناك مجموعة من الارشادات التي يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار لتطبيق مبدأ الافصاح والشفافية (OECD,2004):

- ١- ينبغي ان يشمل الافصاح على معلومات مادية وجميع النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة وان تشمل اهداف الشركة ايضا ملكية الحصة الاساسية وحقوق التصويت.
- ٢- يجب ان تعد المعلومات والافصاح عنها استناداً لمعايير الجودة العالمية للمحاسبة والافصاح المالي وغير المالي.

٣- يجب ان تشمل جميع الصفقات والمعاملات التجارية وجميع سياسات الحوافز والتعويضات لمجلس الادارة.

٤- شمولها ايضا على جميع المخاطر المتوقعة والقضايا المتعلقة بالموظفين واصحاب المصالح.

٦. مسؤوليات مجلس الإدارة

ينبغي ان تتضمن الحاكمية دليلا استراتيجيا للشركة وتختلف الهياكل والممارسات والاجراءات في مجلس الادارة باختلاف الدول حيث يوجد هناك نوعان من المجالس الاول اشرافي والثاني تنفيذي ويقصد بالتحديد مسؤوليات مجلس الادارة أن هناك العديد من المبادئ التي يتم تطبيقها بشكل كافي مهما كان نوع المجلس وهذا المجلس مسؤول على الاشراف الاداري ، وأن مجلس الادارة ملزم بتنفيذ جميع القوانين المتعلقة بالضريبة والعمل والمسؤولية الاجتماعية ، والصحة وغيرها .

هناك تباين في هياكل وإجراءات مجلس الإدارة سواء داخل أو فيما بين الدول في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ويقصد بالمبادئ أن تكون عامة بالدرجة الكافية لتطبيقها على أي هيكل لمجالس الإدارة الذي يعهد إليه بوظائف الحاكمية المؤسسية أو الإشراف على إدارتها. ومع قيامه بتوجيه إستراتيجية الشركة فإن مجلس الإدارة مسؤول بصفة رئيسة عن الإشراف على الأداء الإداري والقيام بمسؤولياته في ممارسة حاكمية موضوعية ومستقلة (الخطيب، ٢٠٠٩).

ومجلس الإدارة ليس خاضعاً للمساءلة أمام الشركة ومساهميها فحسب ولكن أيضاً عليه واجب بالعمل لتحقيق ما هو أفضل مصالحهم، وبالإضافة إلى هذا فإنه يتوقع من مجالس الإدارة أن تأخذ في حساباتها أن تتعامل بشكل عادل مع اهتمامات أصحاب المصالح الآخرين، بما في ذلك مصالح العاملين، والدائنين، والعملاء، والموردين، والمجتمعات المحلية وتعتبر مراعاة المعايير البيئية والاجتماعية ذات صلة في هذا الصدد.

يتوجب على مجلس الادارة في الشركة أن يقوم بعدة وظائف رئيسية مثل استعراض وتوجيه استراتيجية الشركة وسياسة المخاطر وأيضا الموازنات التقديرية ومراقبة تنفيذ أداء الشركات وغيرها (أبو الحاج، ٢٠١٣).

وترى الباحثة أن الالتزام بهذا المبدأ يساعد الشركات المساهمة العامة على تقويم الأداء المالي وتجنب الوقوع في الأزمات المالية ، مما يؤدي الى استمراريتها .

٧-٢-١ الجهود الدولية في وضع الاطار النظري لحاكمة المؤسسة

يعتبر تحسين حاكمة الشركات حجر أساس (Corner stone) لعمليات الاقتصاد الحرج والمسؤوليات الاجتماعية والأخلاقية بالنسبة للعالم المالي والسياسي. وقد تنافست معظم دول الشرق والغرب في إتباع الأسلوب الإجرائي الحاكم للنواحي المالية والإدارية في الشركات، وعملت على تطبيقه في كثير من منشآتها ومؤسساتها الاستثمارية. وتختلف الدول في تبنيها وإعدادها لحاكمة الشركات باختلاف أنظمتها القانونية ومناخها الاقتصادي (Monks & Minow, 2001, P. 259)

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل دول العالم في مجال إنشاء البيئة السوقية التنافسية للشركات، وبما يحقق أفضل الممارسات الإدارية والمالية للشركات، وتعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح اللازمين لضمان حماية حقوق المساهمين. وفي المملكة المتحدة صدر تقرير (Cadbury Report) تحت عنوان: "الجوانب المالية لحاكمة الشركات" بعد إخفاق مجموعة من الشركات العامة، وانخفاض الثقة في إعداد التقارير المالية التي هزت أسواق لندن المالية، وشمل التقرير على قواعد تتضمن أفضل الممارسات المالية والإدارية بالشركات، وأجبرت الشركات البريطانية المسجلة بسوق الأوراق المالية بلندن على التطبيق والمتابعة للتوصيات التي أوردها التقرير (السعدني، ٢٠٠٧).

ومن الأهداف الأساسية للتقرير تعزيز الموضوعية والاستقلالية لدى أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وتفعيل أدائها، وضمان الشفافية والإفصاح في الوقت الملائم. وأوصى التقرير بأهمية تعيين لجان مجالس الإدارة كلجنة التدقيق، ولجنة الترشيح، ولجنة الحوافز والمكافآت، وأن تقتصر عضوية اللجان ولجنة التدقيق خاصة على أعضاء مستقلين من خارج الشركة، وعلاوة على ذلك أوصى التقرير بزيادة مشاركة المساهمين في ممارسة مسؤولياتهم، واكتساب حقوقهم، مع زيادة الحاجة إلى الشفافية والإفصاح المحاسبي. كما أصدر مجلس معايير التدقيق البريطاني إرشادات للمدققين لبيان كيفية إعداد تقاريرهم للتأكد من تطبيق إجراءات حاكمة الشركات. وفي أعقاب الأزمة الآسيوية لعام (١٩٩٨) جاءت المبادرات من البنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبنك التنمية الآسيوي لتأكيد أهمية تطبيق مفهوم حاكمة الشركات عن طريق البدء في عقد حلقات النقاش والمؤتمرات الدولية، والتي لم تقتصر فقط على مشاركة الدول الآسيوية، بل جاءت مشاركات الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا للإشراف على وضع إجراءات حاكمة الشركات الآسيوية. (درويش، ٢٠٠٣: ٤٢٨)

٨-٢-١ الجهود الاردنية في وضع الاطار النظري للحاكمة المؤسسية

قطعت الاردن شوطا كبيرا في تطبيق الحاكمة المؤسسية لعلاج مشاكل شركاتها، حيث تماشت قواعد الحاكمة المؤسسية المطبقة في الاردن وفقا لأحكام التشريعات المعمول بها مع مبادئ (OECD) وفقا للتعديلات الأخيرة لها والصادرة في عام ٢٠٠٤ والتي ذكرت سابقا (اسماعيل، ٢٠١٠).

وبذل البنك المركزي الاردني جهودا كبيرا لتعزيز الحاكمة المؤسسية في الجهاز المصرفي الاردني حيث قام البنك المركزي باعداد دليل الحاكمة المؤسسية للبنوك في الاردن يهدف الى توفير معيار لأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال حيث اعتمد البنك المركزي في تقريره على المبادئ الصادرة من (OECD) وأيضا الارشادات الصادرة عن لجنة بازل حول تعزيز الحاكمة المؤسسية (دليل الحاكمة المؤسسية للبنوك في الأردن لسنة ٢٠٠٧).

٩-٢-١ المظاهر السلبية لغياب الحاكمة المؤسسية

هناك العديد من المظاهر السلبية والصعوبات عند غياب حاكمة الشركات والتي أثبتتها بعض الدراسات السابقة، ولعل من أهمها التعثر المالي والاداري، الفشل المالي، وحدة المخاطر المالية والتقنية ومخاطر الائتمان، والإفصاح المحاسبي غير الكفاء، وضعف أنظمة الرقابة الداخلية، وتدني ادارة الشركات وغيرها.

ولعلاج المظاهر السلبية التي أدت إلى تعثر وفشل الشركات المساهمة واهتزاز ثقة المتعاملين معها، فقد أشارت الدراسات إلى ضرورة بذل الجهود اللازمة لتطوير وبناء الثقة في مهنة المحاسبة والتدقيق على وجه الخصوص، وإعادة النظر في الأطر التنظيمية، والمناهج العلمية، وهيكل برامج وأنشطة هذه الشركات بهدف دعم نظم المساءلة، والرقابة ودعم وظيفتي الإفصاح والشفافية، وأيضاً دعم استقلال المدقق الخارجي، بما في ذلك تقليص هيمنة مجالس إدارات الشركات المساهمة على عملية اتخاذ القرارات الإدارية (أحمد، ٢٠٠٣: ٤٩٣).

أن حاكمة الشركات عبارة عن نظام للإدارة والرقابة تتبناه منظمات الأعمال، بحيث يشمل توزيع الواجبات والمسؤوليات بين الأطراف المختلفة المشاركة في المنظمة، ووضع القواعد والإجراءات المتعلقة بشؤون المنظمة؛ بهدف تحسين الأداء المالي، والحفاظ على السمعة الاقتصادية للمنظمة عند اتخاذ القرارات لخدمة المساهمين، وأصحاب المصالح، والمجتمع بصفة

عامة؛ ولتحقيق فعالية حاكمية الشركات يجب توفير المتطلبات التالية: (أبو زر، ٢٠٠٦) التركيز في الواجب الأكبر لمجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة في اختيار المدير العام التنفيذي الأكثر تأهيلاً وأخلاقاً ومراقبته، وكذلك العاملين في الإدارة التنفيذية، ومتابعة السلوك الأخلاقي للشركة.

١. تبني مسؤولية الإدارة على إدارة وتشغيل الشركة بكفاءة، وإتباع السلوك المهني الأخلاقي. كما يتوقع أن على الإدارة العليا معرفة الكيفية التي يكتسب بموجبها الدخل، ومعرفة المخاطر التي تواجه الشركة عند تنفيذ أعمالها، كما يجب على الإدارة عدم وضع المصالح الشخصية لأعضائها كأولوية، أو إدخال هذه المصالح في صراع مع المصالح العامة للشركة.

٢. تقع على الإدارة مسؤولية إعداد القوائم المالية، وإعداد الإفصاحات اللازمة للأطراف المعنية بأمور الشركة في الوقت المناسب؛ وذلك من أجل تمكين هذه الأطراف من تقييم الاستقرار المالي والتجاري للشركة، والمخاطر التي تواجهها، وذلك تحت إشراف مجلس الإدارة ولجنة التدقيق.

٣. يقع على مجلس الإدارة ولجنة التدقيق مهمة استخدام شركة تدقي مستقلة، لتدقيق القوائم المالية التي تعد من قبل الإدارة؛ وذلك من أجل إصدار رأي فني محايد حول هذه القوائم المالية، وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. والأخذ بعين الاعتبار التأكيد على عدم وجود أي أفعال كانت قد اتخذت من قبل الشركة أو موظفيها قد أدت إلى تعرض استقلالية المدقق الخارجي للشبهة.

٤. تقع المسؤولية على شركة التدقيق بالنسبة للتأكيد على الاستقلالية الحقيقية لها وبدون أي تضارب للمصالح، وأن شركة التدقيق تستخدم كادراً مهنيماً مؤهلاً تأهيلاً عالياً، وتقوم بعملها وفقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، وكذلك تقع مسؤولية على شركة التدقيق لإبلاغ مجلس الإدارة، ومن خلال لجنة التدقيق، عن أية تعليقات أو ملاحظات عن ملائمة ونوعية المعالجات المحاسبية الهامة، والعمليات التجارية التي تؤثر على العرض العادل للمركز المالي، ونتيجة الأعمال، ونقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية. وعلى المدقق أن يقوم بالإبلاغ عن هذه الأمور وبالسرية الممكنة، سواء أقامت الإدارة بالاتصال مع المجلس ولجنة التدقيق حول هذه الأمور أم لا.

٥. تعامل المسؤولية في الشركة مع الموظفين بعدالة ومساواة، مع الفهم الواضح للأدوار المتعلقة بمجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية الرئيسية، وعلاقتهم بالآخرين بالنسبة لتنظيم الشركة، كما يجب أن تتميز علاقات مجلس الإدارة والإدارة نفسها مع حملة الأسهم

٦. الصراحة، ومع الموظفين بالعدالة، ومع المجتمع الذي تعمل فيه الشركة بالوطنية والانتماء.
٧. بالإضافة إلى ما تقدم فإن هناك دوراً مهماً لمجلس الإدارة في رقابة أداء الإدارة، نيابة عن المساهمين ومدى التزامها بالمعايير المؤسسية. وتتطلب حاكمية الشركات تركيزاً على دور المديرين وخاصة المدير التنفيذي العام، والذي يقع على عاتقهم الالتزام بإنجاح الشركة من خلال المحافظة على معايير عالية من المسؤولية والأخلاق.

وبشكل عام هنالك العديد من العوامل التي تدل على أهمية تطبيق الحاكمية المؤسسية في

الشركات وهي: (الراجحي، ٢٠١٤)

- أ- تعزيز الربحية وفاعلية أداء قطاعات الأعمال.
- ب- تحقيق إمكانية المنافسة في المدى الطويل.
- ج- تحقيق الاستقرار والمصدقية للقطاعات المالية على المستوى المحلي والدولي.
- د- تعزيز التعاون التجاري داخل اقتصاديات الدول، وفيما بين الشركات على المستوى الدولي.
- هـ- تعزيز العلاقة بين منشآت الأعمال وأصحاب المصالح بكافة فئاتهم.

المبحث الثاني: التهرب الضريبي

- ١-٢-٢ تعريف الضريبة
- ٢-٢-٢ نبذة عن التهرب الضريبي
- ٣-٢-٢ تعريف التهرب الضريبي
- ٤-٢-٢ أسباب التهرب الضريبي
- ٥-٢-٢ صور التهرب الضريبي
- ٦-٢-٢ انواع التهرب الضريبي
- ٧-٢-٢ العوامل التي تؤدي الى التهرب الضريبي
- ٨-٢-٢ وسائل محاربة التهرب الضريبي
- ٩-٢-٢ علاقة الحاكمة المؤسسية بالتهرب الضريبي
- ١٠-٢-٢ اثار التهرب الضريبي
- ١١-٢-٢ علاقة المدقق الضريبي بالحاكمة المؤسسية

المبحث الثاني التهرب الضريبي

٢-٢-١ الضريبة

تمهيد

تعد الضريبة من أحد الموارد الأساسية لدعم الاقتصاد الأردني لما تتميز به من سهولة تطبيقها ووفرة حصيلتها، ومع ازدياد أعداد الشركات المساهمة العامة الأردنية واتساع حجمها ازداد موضوع الضريبة أهمية أكبر وأوسع، وذلك لمراقبة أدائها وأعمالها .

ان الضريبة في السابق تقتصر على دور التحصيل المالي أي أن هدفها مادي بحت ، ولكن أصبحت في الوقت الحالي ومع التطورات الاقتصادية والسياسية للدول الحديثة تعد أداة من أدوات السياسة المالية أي انها شملت أبعاد اقتصادية واجتماعية اخرى وأن أبعاد الضريبة تعدت الأبعاد الاقتصادية ووصلت للأبعاد الاجتماعية والمالية إذ أنه من الناحية الاقتصادية ساعدت في تأسيس البنية التحتية للدولة ومن الناحية الاجتماعية تسعى جاهدة للقضاء على التفاوت الطبقي عن طريق إعادة توزيع الثروات (أبو سنية،٢٠٠٨).

٢-٢-٢ نبذة عن التهرب الضريبي:

يعد التهرب الضريبي ظاهرة عالمية تعاني منها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، وتستخدم العديد من الوسائل لمكافحتها، من خلال اعادة صياغة القوانين الضريبية وزيادة الوعي الضريبي وتثقيف الرقابة ومكافحة الفساد وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة .

وفي عالم الواقع الاقتصادي وفي الدول على اختلاف درجات تقدمها ومستويات تطورها ، يسعى بعض المكلفين الى التهرب من دفع ما يستحق عليهم من ضرائب بطرق شتى الأمر الذي يحرم موازنة الدولة من نسبة مهمة من الإيرادات التي تستطيع من خلالها ممارسة أدوارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، لا بل وترتب عجزا في الموازنة سرعان ما يتحول الى مديونية خارجية وداخلية تلحق أكبر ضرر بالاقتصاد الوطني (عفانه، ٢٠٠٤) ويعرف التهرب الضريبي بأنه هو التخلص من الدفع بشكل كلي أو جزئي عن طريق مخالفة القوانين والتشريعات (قبلان، ٢٠١٤).

وكما عرفه (جمعه، ٢٠٠٤، ص ٨٢) فإن المقصود بالتهرب الضريبي هو "التخلص من عبء الضريبة بشكل واضح ومخالف للقانون وباستخدام إحدى الوسائل التي حددها القانون حصراً"

وحتى يتحقق التهرب من الضريبة يجب توافر مجموعة من الشروط منها :

١- التخلص من العبء الضريبي

٢- مخالفة قواعد القانون

٣- استعمال إحدى الطرق الأحتيالية ومن هذه الطرق مثلاً إمساك المكلف دفاتر أو سجلات أو مستندات أو حسابات حقيقية ولكنه يقدم إقراره الضريبي لمصلحة الضرائب إستناداً الى دفاتر أو سجلات مصنعة مع تضمينه بيانات تخالف ما هو ثابت بالدفاتر والسجلات التي تم اخفائها عن مصلحة الضرائب .

أضاف (قبلان، ٢٠١٤، ص٢٥) أن " التهرب الضريبي عند تحديد وعاء الضريبة أو عند ربطها أو عند تحصيلها ، من خلال عدم تقديم الإقرارات من قبل المكلف بها أو تقديم إقرارات متضمنة معلومات خاطئة ، تهدف الى إخفاء الجزء الخاضع أو صعوبة الوصول الى ذلك الدخل وكذلك قيام المكلف بتوزيع الدخل على أشخاص وهميين أو عدم قدرة دائرة الضريبة على تحصيل المبالغ المستحقة على المكلفين نتيجة إخفائهم أموالهم بأشكال غير شرعية " .

وتعرف الباحثة التهرب الضريبي على أنه " قيام المكلف بدفع الضريبة بالتحايل على الجهات الفارضة للضريبة للتخلص من الضريبة المستحقة عليه كلياً أو جزئياً من خلال إخفاء بعض الوثائق الرسمية أو التلاعب في الأرقام المعروضة " .

٢-٢-٤ أسباب التهرب الضريبي

التهرب الضريبي هو ظاهرة منتشرة في اغلب دول العالم و يختلف نطاقه من بلد الى اخر، لكن السبب الرئيسي له هو رغبة المكلف في الاحتفاظ بأمواله وعدم التنازل عنها للدولة ولكن تتوقف رغبة المكلف في دفع هذه الضرائب على مجموعة من الاسباب النفسية والاخلاقية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية.

أولاً : أسباب نفسية وأخلاقية

هناك علاقة طردية بين المستوى الاخلاقي في الدولة والوعي الضريبي لدى المكلفين فكلما زاد المستوى الاخلاقي أصبح هناك اهتمام بالمصلحة العامة واحساسهم بالمسؤولية اتجاه خزينة الدولة وايضا المستوى الاخلاقي لدى المكلفين يدفعهم لدفع الضريبة المترتبة عليهم ايماناً بأهمية القطاع العام وما يقدمه من خدمات تحتاج لمبالغ عالية لتنفيذها وايضا التزامهم بدفع الضريبة

ليست خوفاً من العقاب . لذلك على الدولة عمل ما يلزم لزيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين (جمعه، ٢٠٠٤) .

ان غياب وازع الضمير عند المكلفين وضعف الوعي الضريبي والمستوى الاخلاقي، ويرجع بعض المؤلفين ذلك الى عدة عوامل منها (فؤاد، ٢٠١٠).

أ- اعتقاد الشخص انه يدفع للدولة اكثر ما يأخذ منها، او عدم شعوره بما تقدمه له الدولة من خدمات وان دفعه ليس شرطاً للاستفادة من الخدمات العامة.

ب- شعور الفرد بثقل العبء الضريبي عند ارتفاع معدلات الضريبي او تعدد الضرائب المفروضة على الوعاء نفسه.

ج- اعتقاد الشخص ان الدولة تسيء استخدام الاموال العامة و قد يكون السبب في ذلك الاعتبارات التاريخية.

وترى الباحثة أن أهم الأسباب الأخلاقية التي تؤدي الى التهرب الضريبي هي غياب الوازع الديني لدى الفرد المترتب عليه الضريبة وايضاً البيئة المحيطة بالفرد تلعب دوراً هاماً بالعامل الأخلاقي .

ثانياً: أسباب اقتصادية

والتي تؤثر تأثيراً كبيراً على ظاهرة التهرب الضريبي إذ أن الملاحظ أن نسبة التهرب تقل كثيراً في أوقات الأزدهار والرخاء وتكثر في أوقات الأزمات الاقتصادية ، وهذا أمر بديهي طالما أن هناك وفرة في الأرباح واستمرارها ، تصرف نظر المكلف عن عدم دفع الضريبة أو صعوبة التهرب منها ، بعكس ما يجري عندما تتدنى أرباح المكلفين بتأثير ظروف اقتصادية سيئة وتسودهم الخشية من تفاقم الكساد واستمراره، فيحاولون قد المستطاع الاحتفاظ بكل ما لديهم من أموال وعدم دفع الضرائب المستحقة عليهم (جمعه، ٢٠٠٤).

ثالثاً: أسباب سياسية

ان ضعف السلطة العامة وعجزها على استغلالها الأمثل للموارد هذا يؤدي إلى زيادة وتفاقم حالات التهرب الضريبي في البلاد (خلف، ٢٠١٤) .

ان سياسة الانفاق العام في الدولة تؤدي دوراً أساسياً في التهرب الضريبي، وكلما احسنت الدولة استخدام الاموال العامة قل ميل المكلفين نحو التهرب الضريبي. اذ ان استخدام الضريبة في اغراض غير مالية او اقتصادية يجعل الطبقات التي تتحمل من الضرائب اكثر من غيرها تشعر بالظلم مما قد يدفعها الى التهرب كوسيلة لمقاومة هذا الظلم، ولقد دافع بعضهم عن التهرب في هذه الحالات باعتباره الوسيلة الوحيدة لمقاومة الظلم الذي يعد تقديره مسأله شخصية بالدرجة

الاولى، حيث لا توجد معايير موضوعية متفق عليها في هذا الشأن. كما ان عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة يؤدي الى التهرب من الضرائب، ويساعد عدم الترابط بين اجهزة الدولة وتضارب البلاغات بين الجهات الحكومية المختلفة في التهرب الضريبي. (المهيماني و الخطيب، ٢٠٠٠، ص١٦٧).

خامسا: أسباب قانونية

تتلخص العوامل القانونية في قصور التشريعات الضريبية عن الاستجابة لحاجات المجتمع وتطوره فقد يشمل القانون على تعقيدات كثيرة او فجوات مرتفع تسمح باختراقه مما يؤدي الى ضعف تطبيق القانون وظهور فجوات فيه مما يجعل تطبيق العقوبات على التهرب الضريبي ضعيفة كما أن تبسيط القانون الضريبي بحيث يكون مفهوما من الجميع يساعد بشكل مهم على ازالة الحجج والمبررات للتهرب من الضريبة وعلى تقوية الثقة بين الدولة والمواطن (أبو سينية، ٢٠٠٨، ص ٣٨).

٢-٢-٥ صور التهرب الضريبي

هناك العديد من الطرق التي يتبعها الاشخاص المكلفين بالضريبة للتهرب كما ذكرها (لزرقي، ٢٠١٢):

- ١-تقديم كشوفات غير صحيحة وتكون بحذف بيانات منها
- ٢-ادراج بيانات كاذبة أو قيود كاذبة
- ٣-اعطاء اجابات شفوية أو كتابية كاذبة
- ٤-اللجوء الى حيلة أو خدعة سمح باستخدامها
- ٥-اعطاء معلومات غير صحيحة فيما يتعلق بحدث أو واقعة معينة

٢-٢-٦ انواع التهرب الضريبي:

١-التهرب الكلي والتهرب الجزئي (قبلان، ٢٠١٤)

١-التهرب الكلي :

وهو نجاح المكلف بعدم دفع كامل مبلغ الضريبة المستحقة عليه أي أنه لا يوجد عليه قيود من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وتتعدد الاسباب لذلك نتيجة غيابه عنوانه الصحيح ، أو عدم وجود مكتب معين له أو لا يوجد تصاريح مزاولة مهنة وبالتالي لم يتم ادراجه في سجلات الضريبة وبالتالي يضيع حق الخزينة من هذا الايراد .

ب- التهرب الجزئي :

إذا كان المكلف يقوم بنشاط واحد فإنه يقوم بإخفاء جزء من هذا النشاط، أما إذا كان يقوم بعدة أنشطة فإنه يخفي أحد هذه الأنشطة وبهذا يصعب على السلطة المالية فرض الضريبة على الجزء المخفي من قبل المكلف .

٢- التهرب المسموح به وغير المسموح به :

١. التهرب المسموح به:

يمكن تسميته أيضا التهرب المشروع، كما يؤكد (Robert,2012) ويكون ذلك من خلال استغلال الثغرات الموجودة في قانون ضريبة المبيعات والدخل؛ بهدف خفض قيمة الضريبة المترتبة عليه، حيث لا يوجد نظام ضريبي بدون ثغرات، إن التهرب المسموح به قد يكون مقصود من الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مثل تشجيع قطاع الزراعة مثلاً .

٢. التهرب غير المسموح به:

يكون ذلك من خلال اتباع أساليب الغش والخداع أو استخدام الطرق الاحتيالية أو إخفاء الحقائق التي كان يجب إظهارها حسب التشريع الضريبي المعمول به في قانون ضريبة المبيعات أو المغالاة في قيمة المدخلات الواجب خصمها من قيمة الضريبة المترتبة على المكلف، وذلك بهدف تقليل قيمة ضريبة المبيعات المنوي دفعها (السامرائي والعبيدي، ٢٠١٢).

٢-٢-٧ العوامل التي تساعد على التهرب من الضريبي :

١. ضعف القانون وكثرة وجود الثغرات القانونية:

إن وجود أية ثغرات في قانون ضريبة الدخل المبيعات يغري البعض وخاصة المتابعين والمراقبين لأية تغيرات في القانون للنفاد من خلالها والتخلص من دفع الضريبة كلها أو جزء منها (عبيدات، ٢٠٠١م).

٢. ضبابية النصوص القانونية أو غموضها:

إن عدم وضوح نصوص القانون والتعليمات واللوائح المفسرة له وصعوبة إجراءاته تؤدي إلى جهل المكلفين به، وبالتالي ارتكاب المكلفين أفعال غير مقصودة تعتبر تهرب من وجهة نظر القانون وقد يترتب عليهم غرامات قد يلجأون إلى أساليب غير قانونية لتبرير هذه الأخطاء أو إخفاءها (عفانه، ٢٠٠٤).

٣. تعدد وتنوع الضرائب:

عندما يجد المكلف نفسه بأنه خاضع لأكثر من نوع من الضرائب وأن أعباءه المالية تتزايد بشكل مستمر، فإنه بلا شك سوف يلجأ إلى التهرب من الضريبة وخاصة عند وجود ازدواج ضريبي من أجل خفض الأعباء المالية التي يتحملها (فؤاد، ٢٠١٠).

٤. عوامل ديموغرافية وشخصية:

أن الجنس والعمر وعدد أفراد الأسرة للمكلفين، ونوع التجارة واستعداد المكلف للمخاطرة، كلها تلعب دوراً مهماً في زيادة التهرب أو تخفيضه (عفانه، ٢٠٠٤).

٥. النظرة الاجتماعية للتهرب:

يرى أن نظرة المجتمع لعملية التهرب من ضريبة الدخل تؤثر بشكل مباشر على قرار المكلف بالتهرب من دفع الضريبة. ولعل المجتمعات التي تنظر إلى تلك العملية على أنها سلوك مشين، وتعامل الأشخاص الذين يقومون بممارسة تلك الظاهرة بازدراء لدى انكشاف أمرهم، ينخفض فيها الحافز للتهرب من دفع الضريبة، لأن هذا التهرب سيصاحبه تكلفة اجتماعية مرتفعة تؤثر على من يرتكبه، وفي المقابل فإن المجتمعات التي يكون فيها التهرب من دفع الضريبة سلوكاً مقبولاً اجتماعياً تزدهر فيها تلك الظاهرة بشكل كبير (السامرائي والعبيدي، ٢٠١٢).

٢-٢-٨ وسائل محاربة التهرب الضريبي

تتلخص وسائل محاربة التهرب الضريبي كما ذكرها (خلف، ٢٠١٤، ٣٥):

أولاً: الرقابة الضريبية

تعتبر أهم الوسائل التي تسعى ورائها الإدارة الضريبية للمحافظة على حقوق خزينة الدولة وهي للتأكد من صحة وسلامة المعلومات المصرح بها.

ثانياً: حق الاطلاع

وهو الحق المخول للإدارة الضريبية أثناء ممارستها لمهمتها وذلك بالإطلاع على دفاتر المكلف ومستنداته، وإذا اقتضت الضرورة يمكن أخذ نسخ الدفاتر والوثائق من طرف الغير "المؤسسات والإدارات والهيئات الحكومية" وذلك للوصول إلى أقصى المعلومات اللازمة لتحديد الوعاء الضريبي بطريقة دقيقة، ويمكن الإشارة بأن حق الاطلاع يقتصر على مجرد الحصول على كشوف لكتابات ووثائق حسابية دون تعليق أو إجراء أية مقارنة، كما لا يمكن أن يمارس إلا من قبل الأشخاص الذين هم برتبة مراقب

على الأقل مع خضوعهم لسر مهني ، وفي حالة رفض المكلف لحق الاطلاع تطبق عليه العقوبات المزدوجة المنصوص عليها في القانون.

٢-٢-٩ علاقة الحاكمية المؤسسية بالتهرب الضريبي

يرى مراقب عام الشركات الاردني "أن حاكمية الشركات ليست ترفاً فكرياً أو إدارياً بل أنها أصبحت مطلباً اقتصادياً واجتماعياً وعلى أساسها يقيس المستثمرين متانة السوق الداخلية عليه والراغبين بالاستثمار به، وهو أداه فعالة لمحاربة الفساد المالي والتهرب ضمن اطار إداري قانوني ومالي" (عبابنه : دائرة مراقبة الشركات الاردنية، ١٩٩٧).

أن أهمية تطبيق حاكمية المؤسسات تتجسد في الجانب المحاسبي والرقابي بما يلي (البشاري ،٢٠٠٨):

- 1 . محاربة الفساد المالي والإداري وخاصة التهرب الضريبي منه، وعدم السماح بوجوده او عودته قدر الامكان .
- 2 . تحقق ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة الموظفين.
- 3 . تفادي وجود أخطاء عمديه أو انحراف متعمد كان أو غير متعمد ومنع استمراره أو العمل على تقليده إلى أدنى قدر ممكن ، وذلك باستخدام النظم الرقابية المتطورة .
- 5 . تحقيق قدر كاف من الإفصاح والشفافية في الكشوفات المالية .

٢-٢-١٠ الآثار المترتبة على التهرب الضريبي

عند تهرب المكلفين من دفع الضريبة المترتبة عليهم هناك اثار سلبية تنعكس على جميع أوجه حياة المواطن وايضا على جميع مستوى الخدمات التي تؤديها الدولة ، وضرر على السياسات في تحقيق أغراضها المالية والأجتماعية والاقتصادية . وللتهرب الضريبي عدة آثار كما ذكرها (قبلان ،٢٠١٤):

- ١- تخفيض حصيله الموارد العامة وبالتالي اللجوء الى اتباع سياسة مالية من شأنها تقليص حجم النفقات العامة ، وهذا يؤدي الى انخفاض الاستثمارات أو هبوط المستوى المعيشي للأفراد ، وضعف مقدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة من صحة ، وتعليم ، وأمن ، ودفاع وغيرها
- ٢- رفع سعر الضرائب الموجودة أو فرض ضرائب جديدة لتعويض الحكومة نقص الحصيله الناجم عن التهرب .

٣-اضطرار الحكومة لتغطية العجز المالي عن طريق الحصول على قروض خارجية وهذا يؤدي الى خلق مشكلة تتعلق بتسديد القروض وفوائدها .

٤-اضطرار الحكومة لتغطية العجز المالي عن طريق الاصدارات النقدية وهذا يؤدي الى ضعف القوة الشرائية للعملة وارتفاع الأسعار .

٥-الضرر الأخلاقي لانتشار الفساد وانعدام الأمانة ووهن الروابط والتضامن بين أفراد الأمة الواحدة .

٢-٢-١١ علاقة المدقق الضريبي بالحاكمة المؤسسية

نعلم أن المدقق الضريبي يعتمد على قائمة الدخل بشكل رئيسي لأحتساب الضريبة على صافي الدخل،والذي يتم إستخراجه من قائمة الدخل للشركة المعنية ، إن مصداقية أرقام صافي الدخل تعتمد على تطبيق مبادئ الحاكمة المؤسسية بشكل أساسي في داخل الشركة ، وتظهر مصداقية هذه الأرقام عند تطبيق الشركة لمبادئ الحاكمة والتي تكون في تحقيق العدالة والشفافية في محاربة الفساد ، ومراعاة مصالح الأطراف المختلفة وتفعيل التواصل معهم، وأيضاً من خلال تعميق ثقافة الألتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها ، ومراعاة عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ، ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه.

أيضاً تعتمد مصداقية أرقام قائمة الدخل عند تقييم الادارة العليا وتعزيز المسائلة ورفع درجة الثقة فيها ، وتظهر أيضاً عند التنبؤ بالمخاطر المتوقعة .

لذلك نجد هناك علاقة قوية بين المدقق الضريبي ومبادئ الحاكمة ، إذ أن المدقق يعتمد إعتماً كبيراً على مبادئ الحاكمة المؤسسية في مصداقية قائمة الدخل الصادرة نهاية الفترة المالية ، وبالتالي كلما زادت مصداقية أرقام قائمة الدخل زادت مصداقية قيمة الضريبة المترتبة على الشركة المعنية التي يحتسبها المدقق الضريبي وفق قانون (علي، ٢٠١٣).

الفصل الثالث

الطريقة والاجراءات

١-٣ المقدمة .

٢-٣ منهج الدراسة .

٣-٣ مصادر جمع البيانات .

٤-٣ التعريف بأداة الدراسة .

٥-٣ مجتمع وعينة الدراسة .

٦-٣ الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة .

٧-٣ المعالجة الاحصائية المستخدمة في تحليل البيانات .

٨-٣ خصائص عينة الدراسة .

٩-٣ الارتباط بين متغيرات المستقلة بالمتغير التابع

الفصل الثالث الطريقة والاجراءات

١-٣ المقدمة

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة ، بحيث يتضمن أساليب جمع البيانات ، وتطوير أداة الدراسة ، والتعريف بها ، وصدقها وثباتها ، كما يتضمن تحديد مجتمع وعينة الدراسة ، والمعالجة الاحصائية المستخدمة في تحليل البيانات .

٢-٣ منهج الدراسة

انطلاقاً من طبيعة الدراسة ، والمعلومات المراد الحصول عليها من اراء مدقي ضريبة الدخل والمبيعات، ومن خلال الاسئلة التي تسعى الدراسة الحالية الاجابة عليها ، فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، بهدف جمع البيانات ومن ثم تحليلها ، وتفسيرها ، ومقارنتها وتقويمها وفقاً لأسس عملية ، بهدف الوصول الى نتائج يرتقي بها رصيد المعرفة بصدق تلك الظاهرة ، ولأنه يصف الظواهر ويفسرها وأيضاً يحدد الظروف والعلاقات بين الوقائع ، كما يتضمن تفسيراً للبيانات والمعلومات المتحصل عليها بهدف استخلاص النتائج . وقامت الباحثة بتنفيذ الية هذا المنهج من خلال وصف متغيرات الدراسة والخصائص الديموغرافية للمستجيبين من أفراد عينة الدراسة من مدققين ورؤساء أقسام التدقيق ومشرفين .

٣-٣ مصادر جمع البيانات

لتحقيق أهداف الدراسة لجأت الباحثة الى استخدام مصدرين أساسيين لجمع المعلومات ، وهما :
المصادر الثانوية : تتمثل مصادر البيانات الثانوية بالكتب، والمراجع العربية والاجنبية ذات العلاقة ، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة ، والبحث والمطالعة في مواقع الانترنت المختلفة ، اذ أن هدف الباحثة من اللجوء الى المصادر الثانوية في الدراسة ، هو التعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات ، وكذلك أخذ تصور عام عن اخر المستجدات التي حدثت في موضوعات الدراسة .
وأيضاً تم اللجوء لأحصائيات دائرة ضريبة الدخل والمبيعات -وزارة المالية .
المصادر الأولية : لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم اللجوء الى جمع البيانات

الأولية من خلال الأستبانة كأداة رئيسية للدراسة ، واعداد فقراتها بالاعتماد على الاطار النظري ذو العلاقة ، والدراسات السابقة ، وتشمل على عدد من الفقرات تعكس أهداف الدراسة وأسئلتها ، للاجابة عليها من قبل المبحوثين ، وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي ، بحيث تأخذ كل اجابة أهمية نسبية محددة .

٣-٤ التعريف بأداة الدراسة

تتمثل أداة الدراسة باستبانة تغطي كافة فرضيات الدراسة (الملحق رقم ١)، وقد تم قياس المتغيرات من خلال فقرات لتقييم مستوى اجابات المستجيبين، وتحقيقاً لأهداف الدراسة تكونت من جزأين رئيسيين ، تمثلت فيما يلي :

الجزء الأول : هدف هذا الجزء الى جمع البيانات الديموغرافية عن أفراد عينة الدراسة، واشتملت على المؤهل العلمي، سنوات الخبرة ، والمركز الوظيفي ، بالإضافة معرفة ما اذا كان المجيب لديه الألمام بمتطلبات الحاكمية المؤسسية وأيضاً هل تراعى متطلبات الحاكمية المؤسسية عند تدقيق شركات العينة في المديرية .

الجزء الثاني: وقد تكون هذا الجزء من ستة مجالات ، خصصت جميعها لقياس دور تطبيق مبادئ الحاكمية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة من وجهة نظر مدققي ضريبة الدخل والمبيعات وهي كما يلي :

المجال الأول : خصص هذا المجال لقياس ضمان الاسس من أجل اطار حاكمية فاعل في شركات المساهمة العامة الاردنية ، ويتضمن تسعة أسئلة .

المجال الثاني : خصص هذا المجال لقياس حماية حقوق حملة الأسهم في شركات المساهمة العامة الاردنية ، ويتضمن ستة أسئلة .

المجال الثالث : خصص هذا المجال لقياس المعاملة العادلة للمساهمين في شركات المساهمة العامة الاردنية ، ويتضمن خمسة أسئلة .

المجال الرابع : خصص هذا المجال لقياس دور أصحاب المصالح في شركات المساهمة الاردنية ، ويتضمن ستة أسئلة .

المجال الخامس : خصص هذا المجال لقياس الافصاح والشفافية في شركات المساهمة العادلة الاردنية ، ويتضمن تسعة أسئلة .

المجال السادس : خصص هذا المجال لقياس مسؤوليات مجلس الادارة في شركات المساهمة العامة الاردنية ، ويتضمن هذا المجال ستة أسئلة .

واستخدمت الباحثة في أداة الدراسة مقياسا مكونا من خمس درجات (١ - ٥) من الاجابات ، وذلك وفقا لمقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) ، وهو مقياس فئوي مكون من خمس درجات لتحديد درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الدراسة ، وتحويلها الى بيانات كمية يمكن قياسها احصائيا ، وتم اعطاها الأوزان النسبية الظاهرة في جدول رقم (٢)

جدول رقم (٢) جدول الأوزان النسبية

درجة المقياس	موافق بشدة	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق
درجة الموافقة	٥	٤	٣	٢	١	

تم اعتماد سلم ليكرت الثلاثي لتصحيح أدوات الدراسة، بإعطاء كل فقرة من فقراته درجة واحدة من بين درجاته الخمس (كبيرة ، متوسطة، منخفضة) ، وقد تم اعتماد المعيار التالي لأغراض تحليل النتائج.

وسيستخدم المعيار الآتي:

- أقل من ٢.٥ منخفضة .
- ٢.٥ - ٣.٤٩ متوسطة.
- ٣.٥ فما فوق كبيرة .

وهكذا وقد تم احتساب المقياس من خلال استخدام المعادلة التالية:

الحد الأعلى للمقياس (٥) - الحد الأدنى للمقياس (١)

عدد الفئات المطلوبة (٥)

$$\frac{5-1}{5} = 0.80$$

ومن ثم إضافة الجواب (0.80) إلى نهاية كل فئة.

٣-٥ مجتمع وعينة الدراسة

تم توزيع (٧٠) استبانة على مديرية كبار المكلفين من مدقي ضريبي الدخل والمبيعات، كون أن هذه الفئة تمتلك الدراية والألمام بمتطلبات الحاكمة المؤسسية، ومن ذوي الخبرة في التدقيق الضريبي، كونه لا يتم نقل المدققين الى هذه المديرية الا ضمن متطلبات الكفاءة والمهنية والتطبيق في اجراءات التدقيق الضريبي، ولكون أن مكلفي هذه المديرية جميعها من الشركات المساهمة العامة، التي أوجب قانون الشركات الاردني رقم (22) لعام ١٩٩٧ بضرورة الألتزام بمتطلبات الحاكمة المؤسسية، ومن خلال الرجوع الى كل المديرية تبين أن عدد المدققين يبلغ (٩٤) وتم اختيار عينة بلغت (٧٠) فرداً تم اختيارهم عشوائياً حيث استردت جميعها أي ما نسبته ١٠٠% من عدد الاستبانات الموزعة على أفراد عينة الدراسة، وبعد فرزها تبين أن الصالح منها للتحليل هو (44) استبانة، وبهذا بلغ عدد الاستبانات التي أجري عليها التحليل نظراً لتحقيق الشروط المطلوبة للأجابة على (44) استبانة وبنسبة أستجابة (٨١.٤٣%) من عدد الاستبانات التي وزعت على المدققين رؤساء أقسام التدقيق وغيرهم من كبار المدققين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

٣-٦ الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة

٣-٦-١ صدق الأداة

ويهدف هذا الصدق الى التأكد من أن العبارات التي تحتويها أداة الدراسة يمكن أن تؤدي الى جمع البيانات بدقة، ولقد تم عرض الأستبانة على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية (ملحق رقم ٢) (٢) (محكم من جامعة آل البيت)، و(١١) (محكم من الجامعات الاردنية الأخرى) للتحقق من مدى صدق فقراتها، وقد استفادت الباحثة من ملاحظات المحكمين وذلك بأخذ الملاحظات المتفق عليها، سواء كانت بالحذف أو التعديل أو بالإضافة الى أن ظهرت أداة الدراسة بشكلها النهائي، مكونة من (٤١)فقرة موزعة على ستة محاور، والتي تمثل وجود أساس فاعل (اطر) للحاكمة المؤسسية، حماية حقوق المساهمين، المعاملة العادلة للمساهمين، ومبدأ الافصاح والشفافية، ودور أصحاب المصالح، ومبدأ مسؤولية الادارة، واعتبرت الباحثة آراء المحكمين وتعديلاتهم دلالة صدق المحتوى أداة الدراسة وملائمة فقراتها وتنوعها، وبعد اجراء التعديلات المطلوبة، تحقق التوازن بين مضامين أداة الدراسة في فقراتها مما يؤكد صدق المقياس.

٣-٦-٢ ثبات أداة الدراسة

معامل الثبات ألفا (Cronbach Alpha):

فقد تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا لفحص مدى ثبات وإتساق الإستبانة المعدة عن طريق إيجاد قيمة معامل الثبات. ويعني ذلك أنه في حال إعادة البحث بنفس الإستبانة في نفس الظروف فإنه سيكون هنالك توافق بالنتائج ولكن لاتصل الى حد التطابق. وقد بلغت قيمة ألفا للإستبانة كاملة ٩٥% وهذه نسبة جيدة مقارنة مع النسبة المقبولة والمقدرة بـ 60%(sekaran,2003). ويبين جدول رقم (٣) احتساب معامل الثبات لفقرات الاستبانة.

جدول رقم (٣)

معامل ثبات ألفا كرونباخ لعناصر المقياس الرئيسية

العنصر	عدد الفقرات لكل عنصر	قيمة ألفا
ضمان الأسس من أجل اطار حاكمية فاعل	٩	0.83
حماية حقوق المساهمين	٦	0.90
المعاملة العادلة للمساهمين:	٥	0.88
دور أصحاب المصالح	٦	0.91
الافصاح والشفافية	٩	0.87
مسؤوليات مجلس الادارة	٦	0.84
الأداة ككل	٤١	0.95

تشير البيانات في الجدول رقم (٣) إلى قيم معامل الثبات لإجابات المبحوثين، وقد تراوحت معاملات الثبات بين (٠.٨٣-٠.٩٥)، وجميعها أعلى من النسبة المقدرة والمقبولة (٠.٦٠)، وبالتالي ينتج صدق محتوى مرتفع والدليل على ذلك قيمة ألفا للمقياس ككل ٠.٩٥، وهي دلالة جيدة على صدق وثبات المقياس.

٣-٦-٣ اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

تم التأكد من إتباع البيانات التوزيع الطبيعي (Normal Distribution) باستخدام اختبار (One Sample Kolmogorov-Smirnov test)، والجدول (٤) يبين ذلك

جدول رقم (٤)

اختبار (One Sample Kolmogorov-Smirnov test) للمتغيرات المستقلة والمتغير والتابع

المتغير	قيمة اختبار (One Sample Kolmogorov-Smirnov test)	الدلالة الإحصائية
ضمان الأسس من أجل اطار حاكمية فاعل	.899	.394
حماية حقوق المساهمين	.600	.865
المعاملة العادلة للمساهمين:	.629	.823
دور أصحاب المصالح	1.212	.106
الافصاح والشفافية	.951	.326
مسؤوليات مجلس الادارة	1.365	.048
الدرجة الكلية	.845	.473

يتبين من الجدول رقم (٤) أن قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار (One Sample Kolmogorov-Smirnov test) لجميع المتغيرات كان أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن هذه المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي. وكذلك استناداً لنظرية النزعة المركزية والتي تنص إذا كان حجم العينة أكبر من (30) وله وسط حسابي (μ) وتباين (σ^2)، فإن توزيع المعاينة للوسط الحسابي تقترب من التوزيع الطبيعي (الهيتمي، ٢٠٠٤).

٣-٧ المعالجة الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

لتحليل بيانات فقرات الاستبانة، تم الاستفادة من برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، فقد استخدمت الدراسة عدة أساليب إحصائية من أجل توظيف البيانات لتحقيق أهداف الدراسة، و فيما يأتي أهم الأساليب التي تم استخدامها:

١-مقاييس النزعة المركزية: من الأساليب الإحصائية الوصفية التي تم استخدامها استخدام الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والتوزيع التكراري، والنسب المئوية، وذلك بهدف التعرف على

تقييمات عينة الدراسة لكل مفردة من مفردات متغيرات الدراسة، وتصنيف بنودها حسب درجة أهميتها وفقاً لمتوسطاتها الحسابية.

٢- اختبار معامل بيرسون للارتباط: يستخدم للكشف عن مدى وجود علاقة ارتباط بين متغيرين حيث يستدل على وجود هذا الارتباط من خلال الأهمية الإحصائية لقيمة هذا الارتباط .

٣- اختبار الفا كرونباخ : استخدم هذا الاختبار بهدف التحقق من مقدار الاتساق الداخلي لأداة الدراسة كأحد المؤشرات على ثباتها، وتعد القيمة المقبولة إحصائياً لهذا العامل هي (٦٠%) فأكثر.

٤- اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات (اختبار كولمجروف-سمرنوف (1-Sample k-s))
ويستخدم لمعرفة هل البيانات تتبع توزيع طبيعي أم لا .

٣-٨ خصائص عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (44) مدققاً ومدير قسم ومشرف يعملون في ضريبة الدخل والمبيعات، ويبين الجدول رقم (٥) توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية .

١- المؤهل العلمي :

فيما يلي الجدول رقم (٥) الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.

الجدول رقم (٥)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم فأقل	2	4.5
بكالوريوس	32	72.7
ماجستير	10	22.7
Total	44	100.0

يتضح من الجدول رقم (٥) أن (72.7%) من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس، وأن (22.7%) من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي ماجستير ، وأن (4.5%) من أفراد العينة مؤهلهم العلمي دبلوم فأقل مما يدل على أن فهم واستيعاب أسئلة ومتغيرات الدراسة .

الخبرة العملية :

يبين الجدول رقم (٦) التالي توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة.

الجدول رقم (٦)

توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ٥ سنوات	1	2.3
من ٥ - أقل من ١٠ سنوات	14	31.8
من ١٠ - أقل من ١٥ سنة	10	22.7
15 سنة فأكثر	19	43.2
Total	44	100.0

يتضح من الجدول رقم (٦) أن (31.8%) من أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم من ٥-أقل من ١٠ سنوات، وأن (43.2%) من أفراد عينة الدراسة يمتلكون خبرة 15 سنة فأكثر، وأن (2.3%) من أفراد العينة خبرتهم من أقل من ٥ سنوات، وأن (22.7%) من أفراد العينة خبرتهم من ١٠- أقل من ١٥ سنة. وهذا يدل على أن أغلبية أفراد العينة يمتلكون الخبرة الكافية.

المركز الوظيفي:

يبين الجدول رقم (٧) التالي توزيع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي

الجدول رقم (٧)

توزيع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
مدير	1	2.3
مشرف	5	11.4
رئيس قسم	1	2.3
مدقق	37	84.1
Total	44	100.0

يتضح من الجدول رقم (٧) أن (84.1%) من عينة الدراسة يشغلون مركز مدقق، وأن (2.3%) من عينة الدراسة يشغلون مركز رئيس قسم، و (11.4%) من العينة يشغلون مركز مشرف، وأن (2.3%) يشغلون مركز مدير مما يدل على أن فهم واستيعاب أسئلة ومتغيرات الدراسة.

الأمام بمتطلبات الحاكمية المؤسسية

يبين الجدول رقم (٨) درجة الامام بمتطلبات الحاكمية المؤسسية لأفراد العينة

الأمام بمتطلبات الحاكمية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	44	100.0

يتضح من الجدول السابق رقم (٨) أن (100%) من عينة الدراسة يؤيدون سؤال اداة الدراسة وهذا يدل على الامام افراد العينة بمتطلبات الحاكمية المؤسسية .

مراجعة متطلبات الحاكمية المؤسسية عند تدقيق شركات العينة في المديرية
يبين الجدول رقم (٩) درجة مراعاة متطلبات الحاكمية المؤسسية عند تدقيق شركات العينة في
المديرية

النسبة المئوية	التكرار	مراجعة متطلبات الحاكمية
88.6	39	نعم
11.4	5	لا
100.0	44	Total

يتضح من الجدول السابق رقم (٩) أن (88.6%) من عينة الدراسة يؤيدون سؤال اداة الدراسة وهذا يدل على مراعاة أفراد العينة بمتطلبات الحاكمية المؤسسية عند تدقيق شركات العينة في المديرية .

٣-٩ الأرتباط بين المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع

تم حساب مصفوفة معاملات الارتباط بيرسون (Pearson) لمعرفة العلاقة بين المتغيرات، وذلك بهدف الكشف عن وجود ارتباط خطي بين المتغيرات، والجدول رقم (١٠) يُوضح نتائج معاملات الارتباط بين المتغيرات.

جدول رقم (١٠)

مصفوفة الارتباط للمتغيرات (Correlation)

الدرجة الكلية	مجلس الإدارة	مسؤوليات الإدارة	الافصاح والشفافية	دور أصحاب المصالح	المعاملة العادلة للمساهمين	حماية حقوق المساهمين	ضمان الأسس من أجل اطار حاكمية فاعل
							ضمان الأسس من أجل اطار حاكمية فاعل
						1	حماية حقوق المساهمين
					1	.480(**)	المعاملة العادلة للمساهمين
				1	.555(**)	.529(**)	دور أصحاب المصالح
				1	.766(**)	.601(**)	الافصاح والشفافية
			1	.626(**)	.615(**)	.533(**)	مسؤوليات الإدارة
		1	.752(**)	.563(**)	.595(**)	.535(**)	الدرجة الكلية
1	.808(**)	.881(**)	.827(**)	.814(**)	.764(**)	.798(**)	

** ذات دلالة إحصائية على مستوى $(\alpha \geq 0.01)$

بالاعتماد على نتائج جدول (١٠) فإنه يتضح أن معظم العلاقات الارتباطية بين مجالات الدراسة معنوية وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.01)$ ، كما توضح النتائج إلى وجود علاقة ارتباط موجبة دالة إحصائياً بين جميع المتغيرات المستقلة..

الفصل الرابع

(تحليل البيانات واختبار الفرضيات)

١-٤ المقدمة

٢-٤ نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة .

١-٢-٤ اختبار الفرضيات

٣-٤ اختبار فرضيات الدراسة

١-٣-٤ اختبار الفرضية الرئيسية

٢-٣-٤ اختبار الفرضيات الفرعية

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

٤-١ المقدمة

يتضمن هذا الفصل عرضاً وتحليلاً لنتائج الدراسة ، ومناقشتها في ضوء الفرضيات ، وأهداف الدراسة التي هدفت الى قياس دور مبادئ الحاكمة في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة من وجهة نظر مدققي ضريبة الدخل والمبيعات ، ويبدأ الفصل بعرض موسع وشامل لمتغيرات الدراسة ، ومناقشة النتائج ، ثم اختبار الفرضيات التابعة للدراسة .

٤-٢ نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة :

تم استخدام اختبار (T-test) للعينة الأحادية لاختبار كل فرضية من فرضيات الدراسة على انفراد.

١-ضمان الأسس من أجل اطار حاكمة فاعل

اختبار الفرضية الفرعية الأولى HO1-1 : لا دور لضمان الاسس من أجل اطار حاكمة فاعل في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية.

تمثل البيانات التالية قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للفقرات الخاصة بالفرضية الفرعية الصفرية الأولى التي تنص على أنه " لا دور لضمان الأسس من أجل اطار حاكمة فاعل في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية.

جدول رقم (١١)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاجابات افراد العينة فيما يتعلق بدور ضمان الاسس من أجل اطار حاكمية فاعل في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
١	٢	ان تمتع لجنة التدقيق باستقلالية يساعد في الحد من التهرب الضريبي	4.18	.756	كبيرة
٢	٣	ان وجود ميثاق سلوك مهني في الشركة يساعد في الألتزام الضريبي لدى الشركة	4.05	.746	كبيرة
٣	٥	ان وجود افصاح عن الخطط المالية يسهم في الألتزام الضريبي لدى الشركة	4.02	.590	كبيرة
٤	٤	ان وجود فصل بين وظيفة المدير العام أو الرئيس التنفيذي ووظيفة مجلس الادارة يساعد في الحد من التهرب الضريبي	3.98	.762	كبيرة
٥	٧	يساعد وجود لجنة تدقيق بتقييم المخاطر في الشركة في الألتزام الضريبي لدى الشركة	3.82	.691	كبيرة
٦	٨	يساعد توزيع الصلاحيات من خلال الهيكل التنظيمي في الحد من التهرب الضريبي	3.77	.831	كبيرة

كبيرة	.800	3.68	ان وجود افصاح عن هيكل تنظيمي للشركة يساعد في الحد من التهرب الضريبي	٦	٦
كبيرة	.792	3.50	يساعد افصاح الشركة عن قيامها باشتراك الموظفين في وضع الاهداف التشغيلية في الألتزام الضريبي لدى الشركة	٩	٨
متوسطة	.951	3.45	التزام الشركة بوجود لجنة تدقيق من أعضاء مجلس الادارة يساعد في الحد من التهرب الضريبي	١	٩
	.505	3.83	ضمان الأسس من أجل اطار حاكمية فاعل		

يبين الجدول أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (٣.٤٥-٤.١٨) حيث جاءت الفقرة رقم (٢) والتي تنص على "ان تمتع لجنة التدقيق باستقلالية يساعد في الحد من التهرب الضريبي " بأعلى متوسط حسابي بلغ (٤.١٨)، بينما جاءت الفقرة رقم (٩) ونصها " التزام الشركة بوجود لجنة تدقيق من أعضاء مجلس الادارة يساعد في الحد من التهرب الضريبي " بأدنى متوسط حسابي بلغ (٣.٤٥).

كما يتبين من الجدول أن الأوساط الحسابية لعناصر الفرضية الاولى "لا دو لضمان الاسس من أجل اطار حاكمية فاعل في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية " تزيد بمجملها عن 3.00، فقد كان الوسط الحسابي لمجموع هذه الفقرات هو (3.83) كما ان الانحراف المعياري بلغ (0.505) فقط، وهذا مايدل على تجانس الإجابات. ولذلك يوجد دور لضمان الاسس من أجل اطار حاكمية فاعل في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية.

٢- حماية حقوق المساهمين

اختبار الفرضية الثانية HO 1-2 : لا يوجد دو لحماية حقوق المساهمين في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية.

تمثل البيانات التالية قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للفقرات الخاصة بالفرضية الصفرية الثانية التي تنص على أنه " لا يوجد دور لحماية حقوق المساهمين في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية ".
جدول رقم (١٢)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة فيما يتعلق بدور حماية حقوق المساهمين في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
١	١	يساعد توفير الشركة للمعلومات لجميع الاعضاء بالوقت المناسب وبصفة منتظمة في الحد من التهرب الضريبي	3.64	.750	كبيرة
٢	٣	يساعد اعطاء الشركة للمساهمين المشاركة الفعالة في انتخاب اعضاء مجلس الادارة في الحد من التهرب الضريبي	3.45	.975	متوسطة
٣	٥	يساعد وجود اليات تمكن المساهمين من التشاور فيما بينهم في الحد من التهرب الضريبي	3.36	1.059	متوسطة
٦	٦	يساعد وجود اليات تؤكد على أن التصويت في اجتماعات الهيئة العامة يتم وفق القوانين والتعليمات في الحد من التهرب الضريبي	3.30	1.025	متوسطة

متوسطة	.997	3.27	يساعد اعطاء الشركة للمساهمين المشاركة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية من خلال الهيئة العامة في الحد من التهرب الضريبي	٤	٤
متوسطة	.811	3.25	يساعد توفير الشركة لجميع الاعضاء حق حضور اجتماعات الهيئة العامة والمشاركة في التصويت في الحد من التهرب الضريبي	٢	٤
	.780	3.38	حماية حقوق المساهمين		

يبين الجدول أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (٣.٢٥-٣.٦٤) حيث جاءت الفقرة رقم (١) والتي تنص على " يساعد توفير الشركة للمعلومات لجميع الاعضاء بالوقت المناسب وبصفة منتظمة في الحد من التهرب الضريبي " بأعلى متوسط حسابي بلغ (٣.٦٤)، بينما جاءت الفقرة رقم (٦) ونصها " يساعد توفير الشركة لجميع الاعضاء حق حضور اجتماعات الهيئة العامة والمشاركة في التصويت في الحد من التهرب الضريبي " بأدنى متوسط حسابي بلغ (٣.٢٥)

كما يتبين من الجدول أن الأوساط الحسابية لعناصر الفرضية الثانية " لا يوجد دور لحماية حقوق المساهمين في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية " تزيد بمجملها عن 3.00، فقد كان الوسط الحسابي لمجموع هذه الفقرات هو (٣.٣٨) كما أن الانحراف المعياري بلغ (٠.٧٨٠) فقط، وهذا ما يدل على تجانس الإجابات. ولذلك يوجد دور لحماية حقوق المساهمين في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية .

٣- المعاملة العادلة لحملة الأسهم

اختبار الفرضية الثالثة HO 1-3: لا يوجد دور للمعاملة العادلة لحملة الأسهم في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية.
تمثل البيانات التالية قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للفقرات الخاصة بالفرضية الصفرية الثالثة التي تنص على أنه " لا يوجد دور للمعاملة العادلة لحملة الأسهم في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية ".

جدول رقم (١٣)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة فيما يتعلق بدور المعاملة العادلة لحملة الأسهم في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
١	١	ان وجود اليات تجبر الادارة التنفيذية على الافصاح عن أية أحداث أو معلومات جوهرية لها تأثير على قيمة الشركة يساعد في الألتزام الضريبي لدى الشركة	4.00	.778	كبيرة
٣	٣	ان وجود لجنة محايدة تشرف على عملية التصويت وفرز الاحداث يساعد في الحد من التهرب الضريبي	3.77	.831	كبيرة
٢	٢	ان وجود اليات تنص صراحة على حقوق المساهمين جميعهم باختيار أعضاء مجلس الادارة يساعد في الحد من التهرب الضريبي	3.75	.918	كبيرة
٤	٤	يساعد وجود آليات تؤكد على حق المستثمرين الصغار في التعويض عن الأضرار الناتجة عن سلوك كبار المستثمرين او عن إدارة الشركة في الحد من التهرب الضريبي	3.66	.963	كبيرة

متوسطة	.926	3.45	يساعد وجود آليات تنص صراحة على ضرورة استشارة جميع المساهمين من قبل إدارة الشركة في حال اتخاذ قرارات تؤثر على مصالحهم في الحد من التهرب الضريبي	٥	٥
	.709	3.73	المعاملة العادلة لحملة الأسهم		

يبين الجدول أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (٤.٠٠-٣.٤٥) حيث جاءت الفقرة رقم (١) والتي تنص على " ان وجود الليات تجبر الادارة التنفيذية على الافصاح عن أية أحداث أو معلومات جوهرية لها تأثير على قيمة الشركة يساعد في الألتزام الضريبي لدى الشركة " بأعلى متوسط حسابي بلغ (٤.٠٠)، بينما جاءت الفقرة رقم (٥) ونصها " يساعد وجود آليات تنص صراحة على ضرورة استشارة جميع المساهمين من قبل إدارة الشركة في حال اتخاذ قرارات تؤثر على مصالحهم في الحد من التهرب الضريبي " بأدنى متوسط حسابي بلغ (٣.٤٥). كما يتبين من الجدول أن الأوساط الحسابية لعناصر الفرضية الثالثة "لا يوجد دور للمعاملة العادلة لحملة الاسهم في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية " تزيد بمجملها عن 3.00، فقد كان الوسط الحسابي لمجموع هذه الفقرات هو (3.75) كما أن الانحراف المعياري بلغ (٠.٧٠٩)، وهذا ما يدل على تجانس الإجابات. ولذلك يوجد دور للمعاملة العادلة للمساهمين في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية في الاردن.

٤- دور أصحاب المصالح

اختبار الفرضية الرابعة HO 1-4: لا يوجد دور لحماية دور أصحاب المصالح في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية .
تمثل البيانات التالية قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للفقرات الخاصة بالفرضية الصفرية الرابعة التي تنص على أنه " لا يوجد دور لحماية دور أصحاب المصالح في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية ".

جدول رقم (١٤)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة فيما يتعلق بدور لحماية أصحاب المصالح في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
٣	٢	يساعد التزام الشركة بتعويض الاضرار التي تلحق بأصحاب المصالح في الألتزام الضريبي للشركة	3.73	.872	كبيرة
٢	١	ان حفاظ الشركة على حقوق اصحاب المصالح المحدده لهم بموجب اللوائح و القوانين يساعد في الألتزام الضريبي للشركة	3.70	.930	كبيرة
١	٥	يساعد حرص الشركة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الحكومة في الألتزام الضريبي للشركة	3.68	.909	كبيرة
٤	٣	يساعد حرص الشركة على توفير المعلومات المناسبة لاصحاب المصالح من خلال قنوات اتصال نشطه وفعالة يساعد في الحد من التهرب الضريبي	3.57	.846	كبيرة
٥	٤	يساعد حرص الشركة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه المقرضين في الألتزام الضريبي للشركة	3.57	.789	كبيرة

كبيرة	.876	3.50	يساعد وجود آليات تمكن الموظفين من إيصال وجهات نظرهم العليا للإدارة في الحد من التهرب الضريبي	٦	٦
	.704	3.63	دور أصحاب المصالح		

يبين الجدول أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (٣.٧٣-٣.٥٠) حيث جاءت الفقرة رقم (٥) والتي تنص على " يساعد التزام الشركة بتعويض الاضرار التي تلحق بأصحاب المصالح في الألتزام الضريبي للشركة " بأعلى متوسط حسابي بلغ (٣.٦٨)، بينما جاء الفقرة رقم (٦) ونصها " يساعد وجود آليات تمكن الموظفين من إيصال وجهات نظرهم العليا للإدارة في الحد من التهرب الضريبي " بأدنى متوسط حسابي بلغ (٣.٥١)

كما يتبين من الجدول أن الأوساط الحسابية لعناصر الفرضية الرابعة " لا يوجد دور لحماية دور أصحاب المصالح في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية " تزيد بمجملها عن 3.00، فقد كان الوسط الحسابي لمجموع هذه الفقرات هو (3.63) كما أن الانحراف المعياري بلغ (0.704)، وهذا ما يدل على تجانس الإجابات. ولذلك يوجد دور لحماية دور أصحاب المصالح في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية.

٥-الافصاح والشفافية

اختبار الفرضية الخامسة HO 1-5 : لا يوجد دور للافصاح والشفافية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية.

تمثل البيانات التالية قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للفقرات الخاصة بالفرضية الصفرية الخامسة التي تنص على أنه " لا يوجد دور للافصاح والشفافية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية ".

جدول رقم (١٥)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة فيما يتعلق بدور للإفصاح والشفافية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
١	١	يساعد وجود الإفصاح عن كافة الأمور المالية والإدارية في الالتزام الضريبي للشركة	4.18	.691	كبيرة
٢	٣	يسهم اظهار حجم البنود خارج الميزانية في زيادة الالتزام الضريبي للشركة	4.02	.762	كبيرة
٢	٦	ان عرض البيانات بشكل يسهل عملية التحليل يسهم في الالتزام الضريبي للشركة	4.00	.682	كبيرة
٤	٢	يساعد وجود الإفصاح من خلال الاعلام عن خططها المستقبلية في الحد من التهرب الضريبي	3.89	.945	كبيرة
٥	٤	يساعد صدور التقارير المالية ضمن حدود الوقت كما في تعليمات هيئة الأوراق المالية في الحد من التهرب الضريبي	3.89	.722	كبيرة
٦	٨	حجم المعلومات التي نحصل عليها من التقارير المالية السنوية والمرحلية للشركة كافية لغايات الاستثمار بأسهمها مما يعزز الالتزام الضريبي في الشركة	3.68	.829	كبيرة

كبيرة	.914	3.66	طبيعة المعلومات التي نحصل عليها من التقارير المالية السنوية والمرحلية للشركات كافية لغايات الاستثمار بأسهمها بما يعزز الألتزام الضريبي لدى الشركة	٩	٧
كبيرة	.780	3.64	يساعد الافصاح عن الخطط المتعلقة بالتوظيف والتعيين وتطوير الموارد البشرية في الحد من التهرب الضريبي	٥	٩
كبيرة	.810	3.64	يساعد اظهار حجم الالتمزامات العرضية و فرص تحققها في الحد من التهرب الضريبي	٧	٨
	.556	3.84	الافصاح والشفافية		

يبين الجدول أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (٤.١٨-٣.٦٤) حيث جاءت الفقرة رقم (١) والتي تنص على " يساعد وجود الافصاح عن كافة الامور المالية والادارية في الألتزام الضريبي للشركة " بأعلى متوسط حسابي بلغ (٤.١٨)، بينما جاء الفقرة رقم (٥) ونصها " يساعد اظهار حجم الالتمزامات العرضية و فرص تحققها في الحد من التهرب الضريبي " بأدنى متوسط حسابي بلغ (٣.٦٤).

كما يتبين من الجدول أن الأوساط الحسابية لعناصر الفرضية الخامسة " لا يوجد دور للافصاح والشفافية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية " تزيد بمجملها عن 3.00، فقد كان الوسط الحسابي لمجموع هذه الفقرات هو (٣.٨٤) كما أن الانحراف المعياري بلغ (٠.٥٥٦)، وهذا ما يدل على تجانس الإجابات. ولذلك يوجد دور للافصاح والشفافية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية.

٦-مسؤوليات مجلس الادارة

اختبار الفرضية السادسة HO 1-6 : لا يوجد دور لتحقيق مسؤوليات مجلس الادارة في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية.
تمثل البيانات التالية قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للفقرات الخاصة بالفرضية الصفرية السادسة التي تنص على أنه " لا يوجد دور لتحقيق مسؤوليات مجلس الادارة في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية ".

جدول رقم (١٦)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة فيما يتعلق بدور لتحقيق مسؤوليات مجلس الإدارة في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
١	٤	يساعد اخضاع المدير للمساءلة من قبل الجهات المختصة في الحد من التهرب الضريبي	4.07	.818	كبيرة
٢	٣	يعزز وجود نظام كفؤ وفعال للرقابة الداخلية لدى الشركة في الألتزام الضريبي لدى الشركة	4.05	.645	كبيرة
٣	٦	يساعد استماع ادارة الشركة الى اقتراحات و توصيات لجان التدقيق في الألتزام الضريبي لدى الشركة	4.00	.807	كبيرة
٢	١	يساعد احتفاظ الشركة بنظام داخلي يوضح الحقوق و الصلاحيات والواجبات في الحد من التهرب الضريبي	3.95	.645	كبيرة

كبيرة	.776	3.95	يساعد اخضاع مجلس الشركة للمساءلة من قبل المختصين في اجتماعات الهيئة العامة في الحد من التهرب الضريبي	٥	٤
كبيرة	.727	3.73	يساعد اجتماع مجلس الاداره في الشركة بانتظام وتدوين محاضر الجلسات في الحد من التهرب الضريبي	٢	٦
	.551	3.96	مسؤوليات مجلس الادارة		

يبين الجدول أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (٣.٧٣-٤.٠٧) حيث جاءت الفقرة رقم (٣) والتي تنص على " يساعد اخضاع المدير للمساءلة من قبل الجهات المختصة في الحد من التهرب الضريبي " بأعلى متوسط حسابي بلغ (٤.٠٧)، بينما جاء الفقرة رقم (٢) ونصها "يساعد اجتماع مجلس الاداره في الشركة بانتظام وتدوين محاضر الجلسات في الحد من التهرب الضريبي" بأدنى متوسط حسابي بلغ (٣.٧٣)

كما يتبين من الجدول أن الأوساط الحسابية لعناصر الفرضية السادسة "لا يوجد دور لتحقيق مسؤوليات مجلس الادارة في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية " تزيد بمجملها عن 3.00، فقد كان الوسط الحسابي لمجموع هذه الفقرات هو (3.96) كما أن الانحراف المعياري بلغ (0.551)، وهذا ما يدل على تجانس الإجابات. ولذلك يوجد دور لتحقيق مسؤوليات مجلس الادارة في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية.

الجدول رقم (١٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على متغيرات الدراسة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

الرقم	الترتيب	متغيرات الدراسة (المستقلة)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
1	2	حماية حقوق المساهمين	3.96	.551	كبيرة
2	4	دور أصحاب المصالح	3.84	.556	كبيرة
3	6	مسؤوليات مجلس الإدارة	3.83	.505	كبيرة
4	1	ضمان الأسس من أجل اطار حاكمية فاعل	3.73	.709	كبيرة
5	3	المعاملة العادلة لحملة الأسهم	3.63	.704	كبيرة
٦	٥	الافصاح والشفافية	3.38	.780	متوسطة
		المتوسط الحسابي العام	3.74	.504	

يتضح من الجدول رقم (١٧) أن المتوسطات الحسابية لـ (لمتغيرات الدراسة المستقلة) ، تراوحت ما بين (3.38-3.96) ، حيث حازت متغيرات الدراسة (مبادئ الحاكمية) في الشركات المساهمة العامة من وجهة نظر مدققي ضريبة الدخل والمبيعات، بشكل عام على متوسط حسابي اجمالي بلغ (3.74)، وبانحراف معياري (0.504) وهو من المستوى الكبير ، وقد جاء في المرتبة الاولى متغير (حماية حقوق المساهمين) ، وقد حازت على أعلى مستوى حسابي والذي بلغ (٣.٩٦) وبانحراف معياري (٠.٥٥١) وهو من المستوى الكبير ، وجاء في المستوى الثاني متغير دور أصحاب المصالح وقد حاز على متوسط حسابي (٣.٨٤) وبانحراف معياري (٠.٥٥٦) وهو من المستوى الكبير، والمتغير (مسؤوليات مجلس الإدارة) وقد حاز على المرتبة الثالثة على متوسط حسابي (٣.٨٣) وبانحراف معياري (٠.٥٠٥) وهو من المستوى الكبير ، وجاء في المستوى الرابع المتغير (ضمان الأسس من أجل اطار حاكمية فاعل) وقد حاز على متوسط حسابي (٣.٧٥) وبانحراف معياري (٠.٧٠٩) وهو من المستوى الكبير، وجاء في

المستوى الخامس المتغير (المعاملة العادلة لحملة الأسهم) وقد حاز على متوسط حسابي (٣.٦٣) وبانحراف معياري (٠.٧٠٤) وهو من المستوى الكبير، وجاء في المستوى السادس المتغير (الأفصاح والشفافية) وقد حاز على متوسط حسابي (٣.٣٨) وبانحراف معياري (٠.٧٨٠) وهو من المستوى المتوسط.

اختبار فرضيات الدراسة

HO1 : الفرضية الرئيسية الاولى : لا يوجد دور لالتزام الشركات المساهمة العامة الاردنية بمبادئ الحاكمية في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر مدققي ضريبة الدخل والمبيعات.

للتحقق من صحة الفرضية الرئيسية الصفرية الأولى التي تنص على أنه " لا يوجد دور لالتزام الشركات المساهمة العامة الاردنية بمبادئ الحاكمية في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر مدققي ضريبة الدخل والمبيعات" وذلك مقارنة المتوسط الحسابي الكلي بالوسط الفرضي (3)، باستخدام اختبار T للعينة الواحدة، والجدول ادناه يوضح ذلك.

جدول رقم (١٨)

نتائج اختبار T للعينة الواحدة لفحص الفرضية الرئيسية الأولى

العنوان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	درجة الحرية	الدالة الاحصائية
الدرجة الكلية	3.74	.504	9.775	43	.000

حيث قيمة T الجدولية عند درجة حرية $44 = 2.01$

أظهرت النتائج الواردة في الجدول رقم (١٨) أن قيمة (t) المحسوبة (9.524) وبدلالة إحصائية (٠.٠٠٠) وذلك مقارنة بالوسط الفرضي (3). وان القيمة المعنوية (sig) لـ (t) هي اقل من المستوى المعنوي (٠.٠٥).

لذلك فإننا نرفض الفرضية الصفرية التي تقول "لا يوجد دور لالتزام الشركات المساهمة العامة الاردنية بمبادئ الحاكمية في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر مدققي ضريبة الدخل والمبيعات".

وبالتالي نقبل الفرضية البديلة القائلة: "يوجد دور لالتزام الشركات المساهمة العامة الاردنية بمبادئ الحاكمية في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر مدققي ضريبة الدخل والمبيعات".

اختبار الفرضيات الفرعية :

اختبار الفرضية الفرعية الاولى :

اختبار One Sample T- Test:

جدول رقم (١٩)

نتائج اختبار T للعينة الواحدة لفحص الفرضية الأولى

العنوان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
ضمان الأسس من أجل اطار حاكمية فاعل	3.83	.505	10.876	43	.000

حيث قيمة T الجدولية عند درجة حرية $44 = 2.01$

أظهرت النتائج الواردة في الجدول رقم (١٩) أن قيمة (t) المحسوبة (١٠.١١٦) وبدلالة إحصائية (٠.٠٠٠) وذلك مقارنة بالوسط الفرضي (3). وان القيمة المعنوية (sig) لـ (t) هي اقل من المستوى المعنوي (٠.٠٥).

لذلك فإننا نرفض الفرضية الصفرية التي تقول "لا دور لضمان الاسس من أجل اطار حاكمية فاعل في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية".

وبالتالي نقبل الفرضية البديلة القائلة: " يوجد دور لضمان الاسس من أجل اطار حاكمية فاعل في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية".

اختبار الفرضية الفرعية الثانية :

اختبار One Sample T- Test:

جدول رقم (٢٠)

نتائج اختبار T للعينة الواحدة لفحص الفرضية الثانية

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
حماية حقوق المساهمين	3.38	.780	3.223	43	.002

حيث قيمة T الجدولية عند درجة حرية ٤٤ = ٢.٠١

أظهرت النتائج الواردة في الجدول رقم (٢٠) أن قيمة (t) المحسوبة (٦.٧٦٨) وبدلالة إحصائية (٠.٠٠٠) وذلك مقارنة بالوسط الفرضي (3). وان القيمة المعنوية (sig) لـ (t) هي اقل من المستوى المعنوي (٠.٠٥).

لذلك فإننا نرفض الفرضية الصفرية التي تقول " لا يوجد دور لحماية حقوق حملة الاسهم في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية ". وبالتالي نقبل الفرضية البديلة القائلة: " يوجد أثر لحماية حقوق حملة الاسهم في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية ".
اختبار الفرضية الفرعية الثالثة :

جدول رقم (٢١)

نتائج اختبار T للعينة الواحدة لفحص الفرضية الثالثة

العنوان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
المعاملة العادلة للمساهمين:	3.73	.709	6.805	43	.000

حيث قيمة T الجدولية عند درجة حرية ٤٤ = ٢.٠١

أظهرت النتائج الواردة في الجدول رقم (٢١) أن قيمة (t) المحسوبة (٧.١٩٨) وبدلالة إحصائية (٠.٠٠٠) وذلك مقارنة بالوسط الفرضي (3) وان القيمة المعنوية (sig) لـ (t) هي اقل من المستوى المعنوي (٠.٠٥).

لذلك فإننا نرفض الفرضية الصفرية التي تقول " لا يوجد دور للمعاملة العادلة للمساهمين في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية ".
وبالتالي نقبل الفرضية البديلة القائلة: "يوجد دور للمعاملة العادلة للمساهمين في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية".

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة :

اختبار One Sample T- Test:

جدول رقم (٢٢)

نتائج اختبار T للعينة الواحدة لفحص الفرضية الرابعة

العنوان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	درجة الحرية	الدالة الإحصائية
دور أصحاب المصالح	3.63	.704	5.893	43	.000

حيث قيمة T الجدولية عند درجة حرية $44 = 2.01$

أظهرت النتائج الواردة في الجدول رقم (٢٢) أن قيمة (t) المحسوبة (٦.٤٦٩) وبدلالة إحصائية (٠.٠٠٠) وذلك مقارنة بالوسط الفرضي (3) وان القيمة المعنوية (sig) لـ (t) هي اقل من المستوى المعنوي (٠.٠٥).

لذلك فإننا نرفض الفرضية الصفرية التي تقول "لا يوجد دور لحماية دور أصحاب المصالح في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية".
وبالتالي نقبل الفرضية البديلة القائلة: "يوجد دور لحماية دور أصحاب المصالح في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية".

اختبار الفرضية الفرعية الخامسة :

اختبار One Sample T- Test:

جدول رقم (٢٣)

نتائج اختبار T للعينة الواحدة لفحص الفرضية الخامسة

العنوان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
الافصاح والشفافية	3.84	.556	10.053	43	.000

حيث قيمة T الجدولية عند درجة حرية $44 = 2.01$

أظهرت النتائج الواردة في الجدول رقم (٢٣) أن قيمة (t) المحسوبة (٧.٥٦٣) وبدلالة إحصائية (٠.٠٠٠) وذلك مقارنة بالوسط الفرضي (3) وان القيمة المعنوية (sig) لـ (t) هي اقل من المستوى المعنوي (٠.٠٥).

لذلك فإننا نرفض الفرضية الصفرية التي تقول "لا يوجد دور للافصاح والشفافية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية".

وبالتالي نقبل الفرضية البديلة القائلة: "يوجد دور للافصاح والشفافية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية".

اختبار الفرضية الفرعية السادسة :

اختبار One Sample T- Test:

جدول رقم (٢٤)

نتائج اختبار T للعينة الواحدة لفحص الفرضية السادسة

العنوان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
مسؤوليات مجلس الإدارة	3.96	.551	11.534	43	.000

حيث قيمة T الجدولية عند درجة حرية $44 = 2.01$

أظهرت النتائج الواردة في الجدول رقم (٢٤) أن قيمة (t) المحسوبة (8.263) وبدلالة إحصائية (٠.٠٠٠) وذلك مقارنة بالوسط الفرضي (3) وان القيمة المعنوية (sig) لـ (t) هي اقل من المستوى المعنوي (٠.٠٥).

لذلك فإننا نرفض الفرضية الصفرية التي تقول "لا يوجد دور لتحقيق مسؤوليات مجلس الإدارة في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية".
وبالتالي نقبل الفرضية البديلة القائلة: "يوجد دور لتحقيق مسؤوليات مجلس الإدارة في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية".

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

١-٥ النتائج.

بناء على ما سبق تبين أن نتائج الدراسة مرتبة حسب الفرضيات الدراسة تنازلياً من حيث الأثر :

- ١- يوجد دور لمبادئ الحاكمية المؤسسية (اطار حاكمية فاعل ، حقوق المساهمين ، المعاملة العادلة للمساهمين ، دور أصحاب المصالح ، الافصاح والشفافية ، مسؤوليات مجلس الإدارة) في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية .
- ٢- كان لمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة الدور الأعلى ، حيث اثبتت الدراسة انه يوجد دور ذو دلالة احصائية ايجابية مرتفعة لمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة.
- ١- وجاء مبدأ الافصاح والشفافية في المرتبة الثانية ، حيث اثبتت الدراسة انه يوجد دور ذو دلالة احصائية ايجابية مرتفعة لمبدأ الافصاح والشفافية في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة.
- ٢- وجاء في المرتبة الثالثة مبدأ الاسس الفاعلة من أجل اطار حاكمية فاعل ، حيث اثبتت الدراسة انه يوجد دور ذو دلالة احصائية ايجابية مرتفعة لمبدأ الاسس الفاعلة من أجل اطار حاكمية فاعل في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة .
- ٣- جاء في المرتبة الرابعة مبدأ المعاملة العادلة لحملة الأسهم ، حيث اثبتت الدراسة انه يوجد دور ذو دلالة احصائية ايجابية مرتفعة لمبدأ المعاملة العادلة لحملة الأسهم في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة .
- ٤- جاء في المرتبة الخامسة مبدأ دور أصحاب المصالح ، حيث اثبتت الدراسة انه يوجد دور ذو دلالة احصائية ايجابية مرتفعة لمبدأ دور أصحاب المصالح في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة .
- ٥- جاء في المرتبة السادسة مبدأ حماية حقوق المساهمين ، حيث اثبتت الدراسة انه يوجد دور ذو دلالة احصائية ايجابية مرتفعة لمبدأ حماية حقوق المساهمين في الحد من التهرب الضريبي في شركات المساهمة العامة .

٤-٥ التوصيات:

- ١- ضرورة التركيز من قبل شركات المساهمة العامة الاردنية على الاستمرار بتطبيق مفهوم الحاكمية الموسسية ومستوى تطبيقها داخل الشركة كما لها الأثر الايجابي على الحد من التهرب الضريبي في شركات المساهمة العامة الاردنية .
- ٢- مقترح أن يكون من ضمن قرار التدقيق الضريبي ايجاد بند يتعلق بمدى التزام الشركة بمتطلبات الحاكمية الموسسية .
- ٣- نوصي بتعزيز متطلبات الحاكمية الموسسية في الشركات المساهمة العامة ، مما يزيد من الألتزام الضريبي لديها وبالتالي الحد من التهرب الضريبي .
- ٤- تعتبر مسؤوليات مجلس الادارة من أهم مبادئ الحاكمية تأثيرا في الحد من التهرب الضريبي،لذا يجب على شركات المساهمة العامة الاهتمام والتنسيق مع الاقسام المتعلقة بالضرائب لما لها الاثر الايجابي على الشركات بشكل عام.
- ٥- ضرورة عقد ورشات او مؤتمرات لزيادة ترسيخ مفهوم الحاكمية الموسسية لدى مدققي ضريبة الدخل والمبيعات .

المراجع

المراجع العربية :

- أبو الحاج ،حسان عطية (٢٠١٣) أثر تطبيق الحاكمة المؤسسية على زيادة القدرة التنافسية للشركات الصناعية الاردنية المساهمة المدرجة في بورصة عمان (دراسة اختبارية)، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا عمان – الاردن .
- أبو العطا، نزمين (2003)، حوكمة الشركات سبيل التقدم.. مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة-مصر.
- أبو دياب، نبيل (2007)، آفاق تطور لائحة حوكمة في فلسطين، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى السنوي الأول لسوق راس المال الفلسطيني، رام الله، فلسطين.
- أبو زر، عفاف (2006)، إستراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية حاكمة الشركات في القطاع المصرفي الأردني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
- أبو سنية، طارق حمدي (٢٠٠٨) العوامل المؤثرة في التهرب الضريبي والتجنب الضريبي وعلاقتها بالشكل القانوني لمكتب التدقيق والمحاسبة والشكل القانوني للشركة الصناعية (دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية في مدينة الملك عبدالله الصناعية) رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا عمان – الاردن .
- أبو عمر ، عبد الناصر محمد فؤاد ، (٢٠١٠)، " اطار مقترح لأدلة الحوكمة الضريبية وأثرها على كفاءة وفاعلية الأداء الضريبي " جامعة بنها ، مصر .
- أحمد عاطف محمد، (٢٠٠٣)، دراسة اختباريه لأثار حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وفعالية عملية تدقيق الحسابات في الأردن، مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة القاهرة، السنة الثالثة عشر، العدد الأول، ص:٤٩٣ .
- اسماعيل ، علي عبد الجابر الحاج علي (٢٠١٠) ، العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمة المؤسسية وجودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الاردنية في القطاعين المصرفي والصناعي ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا عمان – الاردن .

- البشاري ، مصطفى نجم، "اهمية تطبيق معايير حاكمية الشركات لتفعيل نظم المراجعة الداخلية في الشركات العامة في السودان"، المؤتمر الاول للمراجعة الداخلية بالسودان، قاعة الصداقة، يناير ٢٠٠٨. التقرير السنوي لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات، الخطة الاستراتيجية (٢٠١٢-٢٠١٤).
- التقرير السنوي لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات الخطة الاستراتيجية ٢٠١٢ - ٢٠١٤
- الجازي، عمر مشهور حديثة (2006)، **حوكمة الشركات في الأردن**، المركز الأردني لتسوية النزاعات، متاح على الرابط <http://www.jcdr.com/articles.shtm>
- جبير، اياد وليد(٢٠٠٨) **مدى التزام النقابات المهنية الاردنية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية (دراسة تحليلية)** ، رسالة ماجستير ،جامعة الشارقة الاوسط للدراسات العليا، عمان -الاردن .
- الجعدي، عمر عيد (2007)، **مستوى الحاكمية المؤسسية وأثرها في أداء الشركات: دراسة تطبيقية لنموذج (Credit Lyonnais Securities Asia) على الشركات المدرجة في بورصة عمان**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
- جمعة، أحمد حلمي، (٢٠٠٤)، **التحكم المؤسسي وأبعاد التطور في إطار ممارسة مهنة التدقيق الداخلي**، القاهرة، العدد الثاني، بحث مقبول النشر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- حبوش، محمد جميل(2007)، **مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات: دراسة تحليلية لآراء المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجيين ومدراء الشركات المساهمة العامة**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- حسنين، أحمد سعيد قطب (2009)، **التكامل بين الاليات المحاسبية وغير المحاسبية لنظم الحوكمة وأثره على الأداء وخفض فجوة التوقعات عن القيمة للمنشأة: دراسة ميدانية على السوق الأسهم السعودي**،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، 46(1)، 1-64.
- الحميد، عبدالرحمن (2006)، **حوكمة الشركات،مجلة السوق المالية السعودي التداول**، (18)، 31-32.

- الطائي، علي وحمد،علاء (٢٠١١) أبعاد الحاكمية المحلية في العراق : دراسة ميدانية في المجلس المحلي لقضاء المحمودية ، مجلة كلية بغداد الاقتصادية .العدد ٤١ ، ٢٥-٦٨
- حنا ،نعيم فهيم ، (٢٠٠٥) ،نحو حوكمة النظام الضريبي ، " المؤتمر الخامس – حوكمة الشركات وابعادها المحاسبية والادارية والاقتصادية "، جامعة الاسكندرية ، مصر .
- الخطيب، خالد (2009)، تأثير مبادئ الحوكمة على الشركات العائلية، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان-الأردن، الفترة من 27-29 نيسان.
- الخطيب،خالد وقريط ، عصام (٢٠١٠). مفاهيم الحوكمة وتطبيقاتها حالة دراسية،الاردن ومصر،سوريا ،دمشق .
- خلف ،أحمد جمعان (٢٠١٤) دور ادارة الخضوع الضريبي والتخطيط في الحد من التهرب الضريبي في الكويت ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا عمان – الاردن .
- خليل، محمد أحمد (2007)، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية: دراسة نظرية تطبيقية، بحث مقدم إلى الندوة العلمية الأولى لقسم المحاسبة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك خالد، أبها-السعودية، الفترة من 13-14 نوفمبر.
- خليل، محمد أحمد (2007)، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية: دراسة نظرية تطبيقية، بحث مقدم إلى الندوة العلمية الأولى لقسم المحاسبة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك خالد، أبها-السعودية، الفترة من 13-14 نوفمبر.
- درويش، عبد الناصر (٢٠٠٣). دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات: دراسة تحليلية ميدانية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، المجلد ١٠، العدد ٣، صص: ٤٢٩ – ٤٤١ .
- علي ،علي الصادق (٢٠١٣)، دور حوكمة الشركات في الحد من التهرب الضريبي بالتطبيق على ديوان الضرائب الاتحادي بالسودان :دراسة تحليلية ميدانية، مجلة العلوم الانسانية والاقتصادية العدد الأول من عام ٢٠١٣ .

- دليل الحاكمة المؤسسية للبنوك في الاردن لسنة ٢٠٠٧.
- دهمش، نعيم حسني وأبو زر، عفاف (٢٠٠٣)، "حاكمة الشركات وعلاقتها بالتدقيق ومهنة المحاسبة والتدقيق"، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان.
- دوادي، الطيب (2008)، الحوكمة وتحسين أداء المؤسسات، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السادس، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، عمان-الأردن، الفترة من 6-7 أيار.
- الراجحي، مرزوق مطلق راشد (٢٠١٤)، أثر تطبيق مقومات الحاكمة المؤسسية على الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الكويتية، (رسالة غير منشورة) جامعة آل البيت الاردنية، المفرق- الاردن.
- السامرائي، يسرى مهدي حسن، العبيدي، زهره خضير عباس، "تحليل ظاهرة التهرب الضريبي ووسائل معالجته في النظام الضريبي العراقي"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد ٤، العدد ٩، ٢٠١٢م.
- السعدني، مصطفى حسن بسيوني، (٢٠٠٧)، مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، المؤتمر الدولي (مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة)، جمعية المحاسبين و مدققي الحسابات بدولة الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر ٢٠٠٧.
- الشحادات، محمد(2008)، أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحوكمة علي قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان- الأردن.
- الطرمان، أنس (٢٠٠٩) دور النظم والمعايير المحاسبية في تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمة المؤسسية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- العازمي، جمال (٢٠١٢) دور حوكمة الشركات في رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

- عبابنة، محمود، " دور دائرة مراقبة الشركات في الحوكمة الشركاتية الرشيدة "، نشرات الكترونية لمدير دائرة مراقبة الشركات الاردنية، منشور على الموقع:

WWW.CCD.GOV.JO.COM

- عبيدات، رفعت، "ضريبة المبيعات- خبرات وحلول"، دار وائل للنشر، طبعة أولى الأردن، عمان، ٢٠٠١، ص ٣٠٤.

- عفانه، عدي، (٢٠٠٤) ، العوامل المؤثرة على قرار مقدر ضريبة الدخل في حالة مسك حسابات اصولية في الاردن " ، رسالة ماجستير ، جامعة آل البيت ، الاردن .

- الغالبي، طاهر محسن والعامري، صالح مهدي، (٢٠٠٥)، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر، عمان-الأردن.

- فؤاد ، فكري ، (٢٠١٠) ، أثر نظم المعلومات المحاسبية في الوقاية من التهرب الضريبي في مصر " مجلة الأهرام الاقتصادي ، العدد ٢٠٩٥ مارس ، ٢٠١٠ .

- قبلان ،خالد علي (٢٠١٤) أثر السياسات المحاسبية والاجراءات المتبعة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات على الحد من التهرب الضريبي ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا ، عمان -الاردن .

- الكفراوي، عوف (٢٠٠١)،" التهرب الضريبي واثاره دراسة مقارنة بالنظام المالي السالمي " .

- لزرقي، لابد ،" ظاهرة التهرب الضريبي وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري"، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر، ٢٠١٢م

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاردني ٢٠١٤ .

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاردني www.esc.jo

- مركز المشروعات الدولية الخاصة (2005)، دليل تأسيس حوكمة الشركات في الأسواق الصاعدة، القاهرة-مصر.

- مركز المشروعات الدولية الخاصة www.cipe-Arabia.org

- مركز المشروعات الدولية الخاصة، (٢٠٠٢)، دليل تأسيس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة والمتحولة

- المشاقبة، سميح (٢٠١٥) ، أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في تحسين الرقابة الداخلية في الجامعات الاردنية الرسمية .
- مطر، محمد (2003)، دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكم المؤسسي، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان-الأردن، الفترة من 24-25 أيلول.
- مطر، محمد ونور، عبدالناصر(2007)، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية:دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 3 (1)، 46-71.
- المطيري، عبيد بن سعد، (٢٠٠٣) تطبيق الإجراءات الحاكمة للشركات في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد العاشر، العدد الثالث، ص: ٢٨١-٣٠٥.
- معمر، غسان(٢٠٠٣) أوضاع التحكم المؤسسي من المحاسبة والقانون، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين المنعقد في عمان من ٢٤-٢٥ أيلول .
- المهيماني ،محمد والخطيب،خالد (٢٠٠٠) "المالية العامة والتشريع الضريبي " دمشق،سوريا
- موريس ، صادق (١٩٩٦) ،"موسوعة التهرب الضريبي "دار الكتاب الذهبي ،القاهرة،مصر .
- ميخائيل ، أشرف حنا (٢٠٠٥)تدقيق الحسابات في اطار منظومة حوكمة الشركات ، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الاول حول التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات المنعقد بالقاهرة .
- ناصر الدين ، يعقوب عادل (٢٠١٢) واقع تطبيق الحاكمية في جامعة الشرق الأوسط من وجهة نظر أعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية العاملين فيها ، جامعة الشرق الأوسط – عمان ، الاردن
- النسور ،معن (٢٠١٤) ،"التهرب الضريبي في الاردن :أسبابه ،وطرقه وحجمه " مؤتمر المجلس الاقتصادي الاجتماعي الاردني ، عمان ،الاردن .

- الوادي، محمد، عزام، زكريا ، "مبادئ المالية العامة"، دار المسيرة للنشر، طبعة أولى، الاردن، عمان، ٢٠٠٦م، ص ٥٥

المراجع الأجنبية :

- A-Elbannan,Mohamed,(2008), Quality Of Internal Control Over Financial Reporting, Corporate Governance And Credit Rating,International Journal Of Disclosure & Governance ,Vol.6, Iss:2,127-149
- De Silva,Chitra and Armstronge ,Anona (2013), Evaluation Of Corporate Governance Mesures:An Application to The Australian Higher Education Sector , Journal Of Business System , Governance and Ethics ,Vol.7,Iss:1,76-86
- Evi Octava,(2013), the Effcts of Implementation on internal Audit and Good Corporate Governance In Corporate Pereformance,journal of Global Business and Economics,Vol.6 Iss:1,77-87
- Florin Constantin Dima,& Constantin Brancoveanu(2013) Corporate Governance – A Key Element of the Entity. Journal of Knowledge Management, Economics and Information Technology, 52-62
- Glasgow, B (2008, **Corporate Governance's Time For Change Public and Private Measures**. Chemical market report. August cited on 1st Feb 2008. www.findarticles.com2009
- IIA, IASB, (2003). Standard for the Professional Practice of Internal Auditing (Exposure Draft), Letter of the Chairman, The Institute of Internal Auditors, available at: <http://www.theiia.org.com>.
- IAASB, ISA: No. 570, (2003). **Going Concern, International Auditing and Assurance Standards Board**, USA, New York, Para, 17.
- Joshua Ronen, (2009) A Proposed corporate governance reform: financial statements insurance, "**journal of engineering and technology management**,"

- Martinez Jean Claude, **la fraude fiscale**, PUF, Paris; 1984, p10.
 - Monks, Robert, A. G. & Minow, Nell, (2001). **Corporate Governance**,
2nd Edition, Blackwell Publisher, Inc.
 - OECD, (1999). OECD's Definition Consistent with the one presented by
Cadbury, P. 15.
 - Robbins, S.P & Coulter, M (2007), **Management**, (9th ed.), Pearson
Prentice Hall, New Jersey.
- Robert W.Mc.Gee Editor "**The Ethics of Tax Evasion Perspectives in
Theory and practice**", School of Business, Florida International
University, 2012, page 17.
- sekaran .u.research **methods for business**, askill – building
approach /uma sekaran.ued 2003 ,new York ,john wiley and sons.

الملاحق

أداة الدراسة (الاستبانة)

جامعة آل البيت

كلية ادارة المال الأعمال

قسم المحاسبة / برنامج الماجستير

السادة / مدققي ضريبيتي الدخل والمبيعات الأردنية المحترمون

تقوم الباحثة باجراء دراسة استكمالاً لمتطلبات شهادة الماجستير بعنوان " دور تطبيق مبادئ الحاكمة في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية من وجهة نظر مدققي ضريبة الدخل والمبيعات " .

ونظرا لما تتمتعون به من خبرة ومهنية في مجال التدقيق وبحكم موقعكم الوظيفي المتعلق بموضوع الرسالة فان الباحثة ترجوكم بالتلطف والاطلاع على فقرات هذه الاستبانة بعناية واجابة جميع أسئلتها بموضوعية ومهنية عالية .

وتؤكد الباحثة لكم بأن جميع المعلومات التي سيتم جمعها ستعامل بسرية تامة وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط .

وتتكون الاستبانة من قسمين تتمثل في :

١-البيانات الشخصية.

٢-فقرات الاستبانة

الباحثة	اشراف الدكتور
مريم عدنان مقابلة	د. نوفان العليمات

أولاً : البيانات الشخصية

١- المؤهل دبلوم فأقل بكالوريوس ماجستير دكتوراه العلمي

٢- سنوات الخبرة :

أقل من ٥ سنوات من ٥ - أقل من ١٠ سنوات

من ١٠ - أقل من ١٥ سنة ١٥ سنة فأكثر

٣- المركز الوظيفي :

مدير مشرف رئيس قسم مدقق اخرى اذكرها

*هل لديك الألام بمتطلبات الحاكمية المؤسسية ؟

نعم لا

*هل تراعى متطلبات الحاكمية المؤسسية عند تدقيق شركات العينة في المديرية ؟

نعم لا

القسم الثاني: بيانات متغيرات الدراسة

المجال الأول: ضمان الأسس من أجل اطار حاكمية فاعل في شركات المساهمة العامة

الاردنية :

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	موافق لحد ما	غير موافق	غير بشدة
١	التزام الشركة بوجود لجنة تدقيق من أعضاء مجلس الادارة يساعد في الحد من التهرب الضريبي					
٢	ان تمتع لجنة التدقيق باستقلالية يساعد في الحد من التهرب الضريبي					
٣	ان وجود ميثاق سلوك مهني في الشركة يساعد في الألتزام الضريبي لدى الشركة					
٤	ان وجود فصل بين وظيفة المدير العام أو الرئيس التنفيذي ووظيفة مجلس الادارة يساعد في الحد من التهرب الضريبي					
٥	ان وجود افصاح عن الخطط المالية يسهم في الألتزام الضريبي لدى الشركة					
٦	ان وجود افصاح عن هيكل تنظيمي للشركة يساعد في الحد من التهرب الضريبي					

					يساعد وجود لجنة تدقيق بتقييم المخاطر في الشركة في الألتزام الضريبي لدى الشركة	٧
					يساعد توزيع الصلاحيات من خلال الهيكل التنظيمي في الحد من التهرب الضريبي	٨
					يساعد افصاح الشركة عن قيامها باشتراك الموظفين في وضع الاهداف التشغيلية في الألتزام الضريبي لدى الشركة	٩

المجال الثاني : حماية حقوق المساهمين في شركات المساهمة العامة الاردنية :

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	موافق لحد ما	غير موافق بشدة	غير موافق
١	يساعد توفير الشركة للمعلومات لجميع الاعضاء بالوقت المناسب وبصفة منتظمة في الحد من التهرب الضريبي					
٢	يساعد توفير الشركة لجميع الاعضاء حق حضور اجتماعات الهيئة العامة والمشاركة في التصويت في الحد من التهرب الضريبي					
٣	يساعد اعطاء الشركة للمساهمين المشاركة الفعالة في انتخاب اعضاء مجلس الادارة في الحد من التهرب الضريبي					

					يساعد اعطاء الشركة للمساهمين المشاركة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية من خلال الهيئة العامة في الحد من التهرب الضريبي	٤
					يساعد وجود اليات تمكن المساهمين من التشاور فيما بينهم في الحد من التهرب الضريبي	٥
					يساعد وجود اليات تؤكد على أن التصويت في اجتماعات الهيئة العامة يتم وفق القوانين والتعليمات في الحد من التهرب الضريبي	٦

المجال الثالث: المعاملة العادلة لخملة الأسهم في شركات المساهمة العامة في المملكة الاردنية :

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	موافق لحد ما	غير موافق بشدة	غير موافق
١	ان وجود اليات تجبر الادارة التنفيذية على الافصاح عن أية أحداث أو معلومات جوهرية لها تأثير على قيمة الشركة يساعد في الألتزام الضريبي لدى الشركة					

				ان وجود آليات تنص صراحة على حقوق المساهمين جميعهم باختيار أعضاء مجلس الإدارة يساعد في الحد من التهرب الضريبي	٢
				ان وجود لجنة محايدة تشرف على عملية التصويت وفرز الاحداث يساعد في الحد من التهرب الضريبي	٣
				يساعد وجود آليات تؤكد على حق المستثمرين الصغار في التعويض عن الأضرار الناتجة عن سلوك كبار المستثمرين او عن إدارة الشركة في الحد من التهرب الضريبي	٤
				يساعد وجود آليات تنص صراحة على ضرورة استشارة جميع المساهمين من قبل إدارة الشركة في حال اتخاذ قرارات تؤثر على مصالحهم في الحد من التهرب الضريبي	٥

المجال الرابع : دور أصحاب المصالح في شركات المساهمة العامة الاردنية :

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
١	ان حفاظ الشركة على حقوق اصحاب المصالح المحدده لهم بموجب اللوائح و القوانين يساعد في الألتزام الضريبي للشركة					
٢	يساعد التزام الشركة بتعويض الاضرار التي تلحق بأصحاب المصالح في الألتزام الضريبي للشركة					
٣	يساعد حرص الشركة على توفير المعلومات المناسبة لاصحاب المصالح من خلال قنوات اتصال نشطه وفعالة يساعد في الحد من التهرب الضريبي					
٤	يساعد حرص الشركة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه المقرضين في الألتزام الضريبي للشركة					
٥	يساعد حرص الشركة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الحكومة في الألتزام الضريبي للشركة					

					يساعد وجود آليات تمكن الموظفين من إيصال وجهات نظرهم العليا للإدارة في الحد من التهرب الضريبي	٦
--	--	--	--	--	--	---

المجال الخامس : الإفصاح والشفافية في شركات المساهمة العامة الاردنية :

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	موافق لحد ما	غير موافق بشدة	غير موافق
١	يساعد وجود الإفصاح عن كافة الامور المالية والادارية في الألتزام الضريبي للشركة					
٢	يساعد وجود الإفصاح من خلال الاعلام عن خططها المستقبلية في الحد من التهرب الضريبي					
٣	يسهم اظهار حجم البنود خارج الميزانية في زيادة الألتزام الضريبي للشركة					
٤	يساعد صدور التقارير المالية ضمن حدود الوقت كما في تعليمات هيئة الاوراق المالية في الحد من التهرب الضريبي					
٥	يساعد الإفصاح عن الخطط المتعلقة بالتوظيف والتعيين وتطوير الموارد البشرية في الحد من التهرب الضريبي					

					٦	ان عرض البيانات بشكل يسهل عملية التحليل يسهم في الألتزام الضريبي للشركة
					٧	يساعد اظهار حجم الألتزامات العرضية و فرص تحققها في الحد من التهرب الضريبي
					٨	حجم المعلومات التي نحصل عليها من التقارير المالية السنوية والمرحلية للشركة كافية لغايات الاستثمار بأسهمها مما يعزز الألتزام الضريبي في الشركة
					٩	طبيعة المعلومات التي نحصل عليها من التقارير المالية السنوية والمرحلية للشركات كافية لغايات الاستثمار بأسهمها بما يعزز الألتزام الضريبي لدى الشركة

المجال السادس : مسؤوليات مجلس الادارة في شركات المساهمة العامة الاردنية:

الرقم	الفقرة	موافق	موافق	موافق	غير موافق	غير موافق
١	يساعد احتفاظ الشركة بنظام داخلي يوضح الحقوق و الصلاحيات والواجبات في الحد من التهرب الضريبي	موافق بشدة	موافق	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق بشدة

				يساعد اجتماع مجلس الاداره في الشركة بانتظام وتدوين محاضر الجلسات في الحد من التهرب الضريبي	٢
				يعزز وجود نظام كفو وفعال للرقابة الداخلية لدى الشركة في الألتزام الضريبي لدى الشركة	٣
				يساعد اخضاع المدير للمساءلة من قبل الجهات المختصة في الحد من التهرب الضريبي	٤
				يساعد اخضاع مجلس الشركة للمساءلة من قبل المختصين في اجتماعات الهيئة العامة في الحد من التهرب الضريبي	٥
				يساعد استماع ادارة الشركة الى اقتراحات و توصيات لجان التدقيق في الألتزام الضريبي لدى الشركة	٦

ملحق رقم (٢)
أسماء المحكمين لاداة الدراسة

الرقم	اسم المحكم	الجامعة
١	الأستاذ الدكتور محمود قاقيش	جامعة اليرموك
٢	الدكتور أكرم يوسف النجداوي	جامعة جرش
٣	الدكتور محمد ناصر المشاقبة	جامعة آل البيت
٤	الدكتور ياسر الزعارير	جامعة جرش
٥	الدكتور أسامة عبد المنعم	جامعة جرش
٦	الدكتور محمد نادر العثمان	جامعة جرش
٧	الدكتور صقر سليمان الطاهات	جامعة جرش
٨	الدكتور عادل خرابشة	جامعة جرش
٩	الدكتور أحمد بواعنة	جامعة اربد الأهلية
١٠	الدكتور عطائه الحسيان	جامعة اربد الأهلية
١١	الدكتور محمد الشطناوي	جامعة اربد الأهلية
١٢	الدكتور دعاس القرطبي	جامعة فيلادلفيا
١٣	المدرسة بتول الحاوي	جامعة فيلادلفيا

ملحق رقم (٣)

مخرجات التحليل الاحصائي

Frequencies

Reliability

0.83 Alpha =

0.90 Alpha =

0.88 Alpha =

	N	Normal Parameters(a,b)		Most Extreme Differences			Kolmogorov-Smirnov Z	Asymp. Sig. (2-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Absolute	Positive	Negative		
S1	44	3.83	.505	.136	.094	-.136	.899	.394
S2	44	3.38	.780	.090	.083	-.090	.600	.865
S3	44	3.73	.709	.095	.094	-.095	.629	.823
S4	44	3.63	.704	.183	.084	-.183	1.212	.106
S5	44	3.84	.556	.143	.112	-.143	.951	.326
S6	44	3.96	.551	.206	.129	-.206	1.365	.048
QA	44	3.74	.504	.127	.097	-.127	.845	.473
LL	44	3.74	.504	.127	.097	-.127	.845	.473

0.91 Alpha =

0.87 Alpha =

0.84 Alpha =

0.95 Alpha =

Frequency Table

NPar Tests

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

a Test distribution is Normal.

b Calculated from data.

CORRELATIONS
/VARIABLES=s1 s2 s3 s4 s5 s6 qall
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/MISSING=PAIRWISE .

Correlations

		S1	S2	S3	S4	S5	S6	QALL
S1	Pearson Correlation	1	.480(**)	.529(**)	.516(**)	.747(**)	.578(**)	.798(**)
	Sig. (2-tailed)	.	.001	.000	.000	.000	.000	.000
	N	44	44	44	44	44	44	44
S2	Pearson Correlation	.480(**)	1	.555(**)	.601(**)	.533(**)	.535(**)	.764(**)
	Sig. (2-tailed)	.001	.	.000	.000	.000	.000	.000
	N	44	44	44	44	44	44	44
S3	Pearson Correlation	.529(**)	.555(**)	1	.766(**)	.615(**)	.595(**)	.814(**)
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.	.000	.000	.000	.000
	N	44	44	44	44	44	44	44
S4	Pearson Correlation	.516(**)	.601(**)	.766(**)	1	.626(**)	.563(**)	.827(**)
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.	.000	.000	.000
	N	44	44	44	44	44	44	44
S5	Pearson Correlation	.747(**)	.533(**)	.615(**)	.626(**)	1	.752(**)	.881(**)
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.	.000	.000
	N	44	44	44	44	44	44	44
S6	Pearson Correlation	.578(**)	.535(**)	.595(**)	.563(**)	.752(**)	1	.808(**)

QALL	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.	.000
	N	44	44	44	44	44	44	44
	Pearson Correlation	.798(**)	.764(**)	.814(**)	.827(**)	.881(**)	.808(**)	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.
	N	44	44	44	44	44	44	44

Correlations

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

freq educat to require.

Frequencies

Statistics

		المؤهل العلمي	سنوات الخبرة	المركز الوظيفي	الالمام	المراعاة
N	Valid	44	44	44	44	44
	Missing	0	0	0	0	0

Frequency Table

المؤهل العلمي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid دبلوم فأقل	2	4.5	4.5	4.5
بكالوريوس	32	72.7	72.7	77.3
ماجستير	10	22.7	22.7	100.0
Total	44	100.0	100.0	

سنوات الخبرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid أقل من ٥ سنوات	1	2.3	2.3	2.3
من ٥ - أقل من ١٠ سنوات	14	31.8	31.8	34.1
من ١٠ - أقل من ١٥ سنة	10	22.7	22.7	56.8
١5 سنة فأكثر	19	43.2	43.2	100.0
Total	44	100.0	100.0	

المركز الوظيفي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid مدير	1	2.3	2.3	2.3
مشرف	5	11.4	11.4	13.6
رئيس قسم	1	2.3	2.3	15.9
مدقق	37	84.1	84.1	100.0
Total	44	100.0	100.0	

الالمام

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid نعم	44	100.0	100.0	100.0

المراعاة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid نعم	39	88.6	88.6	88.6
لا	5	11.4	11.4	100.0
Total	44	100.0	100.0	

desc Q1 TO QALL.

Descriptives
Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q1	44	2	5	3.45	.951
Q2	44	2	5	4.18	.756
Q3	44	2	5	4.05	.746
Q4	44	2	5	3.98	.762
Q5	44	3	5	4.02	.590
Q6	44	1	5	3.68	.800
Q7	44	2	5	3.82	.691
Q8	44	2	5	3.77	.831
Q9	44	1	5	3.50	.792
Q10	44	2	5	3.64	.750
Q11	44	2	5	3.25	.811
Q12	44	1	5	3.45	.975
Q13	44	1	5	3.27	.997
Q14	44	1	5	3.36	1.059
Q15	44	1	5	3.30	1.025
Q16	44	2	5	4.00	.778
Q17	44	1	5	3.75	.918
Q18	44	2	5	3.77	.831
Q19	44	1	5	3.66	.963
Q20	44	1	5	3.45	.926
Q21	44	1	5	3.70	.930
Q22	44	2	5	3.73	.872
Q23	44	2	5	3.57	.846
Q24	44	2	5	3.57	.789
Q25	44	1	5	3.68	.909
Q26	44	2	5	3.50	.876
Q27	44	2	5	4.18	.691
Q28	44	1	5	3.89	.945
Q29	44	2	5	4.02	.762
Q30	44	2	5	3.89	.722
Q31	44	1	5	3.64	.780
Q32	44	2	5	4.00	.682
Q33	44	2	5	3.64	.810
Q34	44	1	5	3.68	.829
Q35	44	1	5	3.66	.914
Q36	44	2	5	3.95	.645

Q37	44	2	5	3.73	.727
Q38	44	2	5	4.05	.645
Q39	44	1	5	4.07	.818
Q40	44	2	5	3.95	.776
Q41	44	1	5	4.00	.807
S1	44	2	5	3.83	.505
S2	44	2	5	3.38	.780
S3	44	2	5	3.73	.709
S4	44	2	5	3.63	.704
S5	44	2	5	3.84	.556
S6	44	2	5	3.96	.551
QALL	44	2	5	3.74	.504
Valid N (listwise)	44				

T-TEST
 /TESTVAL=3
 /MISSING=ANALYSIS
 /VARIABLES=s1 to qall
 /CRITERIA=CIN (.95) .

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
S1	44	3.83	.505	.076
S2	44	3.38	.780	.118
S3	44	3.73	.709	.107
S4	44	3.63	.704	.106
S5	44	3.84	.556	.084
S6	44	3.96	.551	.083
QA LL	44	3.74	.504	.076

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
S1	10.876	43	.000	.83	.67	.98
S2	3.223	43	.002	.38	.14	.62
S3	6.805	43	.000	.73	.51	.94
S4	5.893	43	.000	.63	.41	.84
S5	10.053	43	.000	.84	.67	1.01
S6	11.534	43	.000	.96	.79	1.13
QA LL	9.775	43	.000	.74	.59	.90

